الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء | العدد 010 | مايو 2020 | السعر: 100 أوقية

رؤية جديدة للرفع من مردودية الثروة الحيوانية والزراعية

وزير التنمية الريفية:

تطوير القطاع الريفي للمساهمة في مكافحة الفقر

في هذا العدد

قراءة في خطاب رئيس الجمهورية.. في ضوء العناية التي يوليها للقطاع الريفي 6

الثروة الحيوانية.. عماد قوي لاقتصادنا الوطني 7

زراعة وصناعة الأعلاف في بلادنا..
تخفيف العبء عن كاهل الخزينة و توفير الاكتفاء الذاتي 10

المعرض الوطني للتنمية الحيوانية..
النتـــائج و الآفـــاق 30

صدر حتى الآن من المجلة:

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
أحمدو ولد محمدن ولد بارك الله (أحمد عبد الرحمن)

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس قسم الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

التصوير:
محمد الأمين اعبيد الله

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467
نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الأدارة التجارية:
هاتف:
45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami@yahoo.fr

افتتاحية

الديناميكية الخضراء

قبل شهر من الآن أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بمدينة تمبدغة ـ خلال المعرض الوطني للثروة الحيوانية ـ استمرار مسار التحديث الحازم للقطاع الريفي ضمن الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي حملها البرنامج الانتخابي لفخامته.

وترجمة لذلك، تم الإعلان عن إنشاء صندوق لترقية الثروة الحيوانية، ومؤسسة عامة مسؤولة من بين أمور أخرى عن إنشاء المَزارع والمسالخ الحديثة وبناء المصانع لاستغلال المشتقات، ومؤسسة ثانية أنيطت بها مسؤولية العمل على تحسين السلالات وإدارة المساحات الرعوية والبنى التحتية المائية الرعوية وإجراء الدراسات والإشراف على المنظمات المهنية الناشطة في القطاع.

ومن شأن هذه التدابير الرئيسية أن تجعل من الثروة الحيوانية رافعة للنمو المتنوع والمستدام والشامل بما يساهم بقوة في تحول القطاع الريفي عبر زيادة تطوير الإمكانات المحلية وترسيخ أكثر صلابة لقطاع الاقتصاد، كما تعمل هذه التدابير أيضا على بناء قطاع فرعي تم إهماله، وفتح نوافذ جديدة تؤدي إلى مجموعة واسعة من فرص العمل، وخلق قيمة مضافة، وتوسيع دائرة توزيع الثروة.

ففي مجال الزراعة، تم تنفيذ العديد من النشاطات من حيث البنية التحتية والتنمية الزراعية ودعم الشعب من خلال توزيع المدخلات والتأطير المحلي للمزارعين وفك العزلة عن مناطق الإنتاج ومكافحة آفات المحاصيل وحماية البيئة.

وفي عام واحد تم إنجاز مئات المنشآت المائية والرعوية وتهيئة المساحات الزراعية بآلاف الهكتارات وغرس الواحات التجريبية الحديثة وتوجيه الموارد المالية الكبيرة نحو القطاع، فيما مكنت الإجراءات التي تم تنفيذها من تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج في مختلف القطاعات.

وانطلاقا من ذلك أصبح النهج الجديد للتنمية الريفية الآن أكثر تكاملاً يأخذ في الاعتبار البيئة ـ التنمية ـالأمن الغذائي، ويقوم على أساليب مستدامة في التنمية الغذائية والزراعية والرعوية من خلال الارتقاء الشامل بمختلف مراحل عملية الإنتاج من استغلال الموارد إلى التسويق، بما في ذلك الإنتاج والتخزين والمعالجة.

وتهدف الرؤية الجديدة للسلطات العامة للقطاع الريفي إلى النهوض بالعالم الريفي من الركود الناجم عن موجات الجفاف المتتالية والنزوح الجماعي وتدهور الموارد الطبيعية وإزالة الغابات وسوء إدارة الموارد المائية وتدهور قاعدة الإنتاج.

وانطلاقا من الإطار المرجعي الواضح لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية «تعهداتي» وبرنامج «أولوياتي»، حددت وزارة التنمية الريفية مقاربة فعالة ومندمجة للتنمية الريفية المستدامة تهدف إلى أن تكون ديناميكية خضراء ونموذجًا مبتكرًا لتحقيق الهدف الاستراتيجي للاكتفاء الذاتي الغذائي.

ويجد هذا الهدف وجاهته أكثر في هذه الفترة من وباء فيروس كورونا، والتي كسرت فيها أسعار المواد الغذائية الحواجز القصوى بسبب تأثير التجارة العالمية التي أبانت عن اضطرابات في التموين وأظهرت هشاشة غير متوقعة.

وإذا كانت الرؤية واضحة والإرادة حقيقية، فإن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، الذي هو أمر أساسي يظل معتمدا على قدرة الموريتانيين على التوجه بعزم نحو العالم الريفي من خلال حشد الاستثمارات والتشمير عن السواعد ومواصلة الجهد والعمل للوصول للهدف المنشود.

الشعب

وزير التنمية الريفية:

تطوير القطاع الريفي للمساهمة في مكافحة الفقر

أكد وزير التنمية الريفية السيد ادي ولد الزين، أن الإجراءات الهامة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مؤخرا في تمبدغه، ستجعل قطاع الثروة الحيوانية محورا رئيسيا لمحاربة الفقر، خاصة في المناطق الريفية.
واستعرض الوزير في لقاء مع مجلة «الشعب»، الجهود التي يقوم بها قطاعه في مختلف المجالات للارتقاء بالقطاع الريفي بوجه عام.
وفيما يلي نص المقابلة:

الشعب: أعلن فخامة رئيس الجمهورية مؤخرا عن انشاء صندوق وشركتين لترقية الثروة الحيوانية، فما هو الأثر الذي تتوقعونه من هذه الإجراءات على تنمية الثروة الحيوانية؟

الوزير: كما تعلمون، فقد أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في خطابه التاريخي خلال ترأسه حفل الافتتاح الرسمي للنسخة الأولى للمعرض الوطني للثروة الحيوانية، على الدور المحوري الذي يلعبه قطاع الثروة الحيوانية في مجال الأمن الغذائي وخلق فرص العمل، موضحا أن الثروة الحيوانية ركيزة أساسية لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي.

لذا فإن الإجراءات المهمة التي اتخذها فخامة الرئيس ستجعل هذا القطاع المحور الرئيسي لمحاربة الفقر، خاصة في المناطق الريفية. وبالفعل، فإن إنشاء هاتين المؤسستين وصندوق لترقية تنمية الثروة الحيوانية، بتمويل أولي قدره 8 مليارات أوقية، سيكون له آثار إيجابية فورية على تطوير الثروة الحيوانية وتكثيف أنظمة الإنتاج وتطوير وتحديث وسائل الإنتاج. وبذلك تؤكد هذه القرارات إرادة الدولة في تنفيذ جميع السياسات اللازمة للرفع من القطاع إلى المكانة اللائقة به في الاقتصاد الوطني، حيث إنها تحدد التوجهات الاستراتيجية الجديدة، من خلال مواءمة الوسائل مع الطموح السياسي لجعل ثروتنا الحيوانية ثروة حديثة ومنتجة وتنافسية.

الشعب: لقد نظم قطاعكم للتو معرضا للثروة الحيوانية، هو الأول من نوعه في البلاد؛ فما هو تقييمكم لهذا المعرض؟ وكيف تقدرون مشاركة القطاع الخاص؟

الوزير: كانت النسخة الأولى من المعرض الوطني للثروة الحيوانية ناجحة. وبالفعل، فإن ترأس رئيس الجمهورية بشكل فعلي لحفل انطلاقته والزيارات التي قام بها لمختلف الأجنحة ومواقع العرض والقرارات المهمة التي ذكرناها للتو تشكل نقطة تحول مهمة في تطور قطاع البيطرة.

وكانت مشاركة القطاع الخاص في هذا المعرض لافتة، فبالإضافة إلى التصريحات المهمة بإنشاء خطوط ائتمان بقيمة 3.5 مليار أوقية لترقية الثروة الحيوانية، قام الفاعلون في سلاسل القيمة لكل الشعب الحيوانية بإقامة أجنحة وعرض منتجات زراعية وطنية.

وبشكل عام، شهد هذا المعرض مشاركة جميع الفاعلين، وخاصة المنظمات الممثلة للمنمين والمستثمرين الوطنيين والشركاء الفنيين والماليين والمتخصصين في الصحة والإنتاج الحيواني والمروجين لتحويل المنتجات الحيوانية والموظفين العموميين المعنيين بالتنمية الريفية، الاقتصاد، البيئة والتنمية المستدامة، المياه والصرف الصحي، والنفط، والطاقة والمناجم.

الشعب: ما هي الاستراتيجية التي تعتمدها وزارة التنمية الريفية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» وما هي الإجراءات الملموسة التي تم اتخاذها حتى الآن؟

الوزير: قسمت الوزارة برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» إلى محاور استراتيجية للتدخلات ذات الأولوية التي كانت موضوع بيان خلال اجتماع مجلس الوزراء. وتم إعداد خطة عمل، بآجال نهائية وأهداف محددة جدا، لكل محور استراتيجي. وحتى اليوم، فإن حالة تنفيذ برامج وخطط عمل «تعهداتي» متقدمة جدًا، وحتى لا أكون شاملاً في هذا الإطار، فإنني أذكر الإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها في هذا السياق:

في مجال الزراعة:

- إنجاز 68 ٪ من أعمال استصلاح 5726 هكتار واستئناف العمل على 5800 هكتار منها 2300 هكتار تم إنجازها واستغلالها في الخزان النموذجي في بوغي و 3500 هكتار بنسبة 48 ٪ في اركيز
- بناء 47 سداً، واقتلاع أعشاب 10 محاور على مساحة 129 هكتاراً، وتنظيف 11624 مل في إطار برنامج صيانة المحاور المائية؛
- إنجاز 48 موقعًا تجريبيًا على مساحة 480 هكتارًا في المناطق المطرية وتزويد منتجي المدخلات والمواد الزراعية (البذور والأسمدة ومنتجات الصحة النباتية ومعدات البستنة، إلخ)؛
- دعم المزارعين في المناطق المطرية من

وزير التنمية الريفية:

تطوير القطاع الريفي للمساهمة في مكافحة الفقر

أكد وزير التنمية الريفية السيد ادي ولد الزين، أن الإجراءات الهامة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، مؤخرا في تمبدغه، ستجعل قطاع الثروة الحيوانية محورا رئيسيا لمحاربة الفقر، خاصة في المناطق الريفية.
واستعرض الوزير في لقاء مع مجلة «الشعب»، الجهود التي يقوم بها قطاعه في مختلف المجالات للارتقاء بالقطاع الريفي بوجه عام.
وفيما يلي نص المقابلة:

الشعب: أعلن فخامة رئيس الجمهورية مؤخرا عن انشاء صندوق وشركتين لترقية الثروة الحيوانية، فما هو الأثر الذي تتوقعونه من هذه الإجراءات على تنمية الثروة الحيوانية؟

الوزير: كما تعلمون، فقد أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في خطابه التاريخي خلال ترأسه حفل الافتتاح الرسمي للنسخة الأولى للمعرض الوطني للثروة الحيوانية، على الدور المحوري الذي يلعبه قطاع الثروة الحيوانية في مجال الأمن الغذائي وخلق فرص العمل، موضحا أن الثروة الحيوانية ركيزة أساسية لنظامنا الاقتصادي والاجتماعي.

لذا فإن الإجراءات المهمة التي اتخذها فخامة الرئيس ستجعل هذا القطاع المحور الرئيسي لمحاربة الفقر، خاصة في المناطق الريفية. وبالفعل، فإن إنشاء هاتين المؤسستين وصندوق لترقية تنمية الثروة الحيوانية، بتمويل أولي قدره 8 مليارات أوقية، سيكون له آثار إيجابية فورية على تطوير الثروة الحيوانية وتكثيف أنظمة الإنتاج وتطوير وتحديث وسائل الإنتاج. وبذلك تؤكد هذه القرارات إرادة الدولة في تنفيذ جميع السياسات اللازمة للرفع من القطاع إلى المكانة اللائقة به في الاقتصاد الوطني، حيث إنها تحدد التوجهات الاستراتيجية الجديدة، من خلال مواءمة الوسائل مع الطموح السياسي لجعل ثروتنا الحيوانية ثروة حديثة ومنتجة وتنافسية.

الشعب: لقد نظم قطاعكم للتو معرضا للثروة الحيوانية، هو الأول من نوعه في البلاد؛ فما هو تقييمكم لهذا المعرض؟ وكيف تقدرون مشاركة القطاع الخاص؟

الوزير: كانت النسخة الأولى من المعرض الوطني للثروة الحيوانية ناجحة. وبالفعل، فإن ترأس رئيس الجمهورية بشكل فعلي لحفل انطلاقته والزيارات التي قام بها لمختلف الأجنحة ومواقع العرض والقرارات المهمة التي ذكرناها للتو تشكل نقطة تحول مهمة في تطور قطاع البيطرة.

وكانت مشاركة القطاع الخاص في هذا المعرض لافتة، فبالإضافة إلى التصريحات المهمة بإنشاء خطوط ائتمان بقيمة 3.5 مليار أوقية لترقية الثروة الحيوانية، قام الفاعلون في سلاسل القيمة لكل الشعب الحيوانية بإقامة أجنحة وعرض منتجات زراعية وطنية.

وبشكل عام، شهد هذا المعرض مشاركة جميع الفاعلين، وخاصة المنظمات الممثلة للمنمين والمستثمرين الوطنيين والشركاء الفنيين والماليين والمتخصصين في الصحة والإنتاج الحيواني والمروجين لتحويل المنتجات الحيوانية والموظفين العموميين المعنيين بالتنمية الريفية، الاقتصاد، البيئة والتنمية المستدامة، المياه والصرف الصحي، والنفط، والطاقة والمناجم.

الشعب: ما هي الاستراتيجية التي تعتمدها وزارة التنمية الريفية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» وما هي الإجراءات الملموسة التي تم اتخاذها حتى الآن؟

الوزير: قسمت الوزارة برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» إلى محاور استراتيجية للتدخلات ذات الأولوية التي كانت موضوع بيان خلال اجتماع مجلس الوزراء. وتم إعداد خطة عمل، بآجال نهائية وأهداف محددة جدا، لكل محور استراتيجي. وحتى اليوم، فإن حالة تنفيذ برامج وخطط عمل «تعهداتي» متقدمة جدًا، وحتى لا أكون شاملاً في هذا الإطار، فإنني أذكر الإجراءات الرئيسية التي تم تنفيذها في هذا السياق:

في مجال الزراعة:

- إنجاز 68 ٪ من أعمال استصلاح 5726 هكتار واستئناف العمل على 5800 هكتار منها 2300 هكتار تم إنجازها واستغلالها في الخزان النموذجي في بوغي و 3500 هكتار بنسبة 48 ٪ في اركيز
- بناء 47 سداً، واقتلاع أعشاب 10 محاور على مساحة 129 هكتاراً، وتنظيف 11624 مل في إطار برنامج صيانة المحاور المائية؛
- إنجاز 48 موقعًا تجريبيًا على مساحة 480 هكتارًا في المناطق المطرية وتزويد منتجي المدخلات والمواد الزراعية (البذور والأسمدة ومنتجات الصحة النباتية ومعدات البستنة، إلخ)؛
- دعم المزارعين في المناطق المطرية من

خلال توزيع 480 طناً من البذور التقليدية (جميع الأنواع مجتمعة) و900 محراث
- استصلاح 24 بستان نخيل ذات مساحة كبيرة (10-30 هكتارا) على مستوى النظام الواحاتي.
- تجهيز 335 بئراً في الواحات القديمة من خلال تركيب 330 مضخة شمسية لتغطية حوالي 346.5 هكتار في آدرار، لعصابة، تكانت، الحوضين.
في مجال البيطرة:
- تطعيم 1505567 رأس ضد الالتهاب الرئوي البلوري الساري و3033058 رأس من المجترات الصغيرة ضد طاعون المجترات الصغيرة والحصول على 15000000 جرعة لمكافحة الالتهاب الرئوي البلوري الساري؛
- التلقيح الصناعي ل 1523 بقرة حلوب، والتحسين الوراثي للمجترات الصغيرة من خلال تهجين 300 رأس؛
- إنشاء 114 ساحة تلقيح، تم اكتمال 73 منها و 41 في طور الإنشاء، بناء 19 نقطة بيطرية وإنشاء 48 مصنعًا صغيرًا للألبان وإنشاء مراكز تجميع في إطار دعم الشركة الموريتانية لمنتجات الألبان.
- إنجاز 65 حفرا وبئرا رعوية وتوزيع 6380 رأسا من الماعز الحلوب و 130 رأسا من ماعز للتربية؛
ولتحسين الإطار المؤسسي والإداري والقانوني، يتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات من قبل القطاع، من بينها:
- إعداد إطار إنفاق متوسط المدى لقطاع التنمية الريفية 2020-2024؛
- إجراء جرد للبنى التحتية الزراعية والرعوية على المستوى الوطني (تم إنجازها في ولايتي الحوضين ولعصابه)؛
- وضع قانون لحماية الصحة النباتية ومشروعه قيد الاعتماد؛
- إصلاح القانون التوجيهي الزراعي-الرعوي؛
- إعداد التعداد العام للزراعة والثروة الحيوانية
- برمجة مراجعة المدونة الرعوية.
ومن المهم التأكيد على أنه في إطار برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية، أكملت الوزارة للتو الدراسات وملفات العروض وإجراءات تمرير الصفقات للمشاريع الهيكلية الرئيسية في مجالات البنية التحتية الريفية (السدود، الأحواض، المساحات المروية ، المسالخ، مزارع التحسين الوراثي ، مساحات العلف ، فك العزلة ، إلخ).... وتم بالفعل إطلاق الأعمال المتعلقة بهذه المشاريع أو سيتم إطلاق الجزء الأكبر منها في بداية شهر مايو.

الشعب: لا يزال تطوير القطاع الزراعي-الرعوي مرتبطا ارتباطا وثيقا بوجود الموارد البشرية المختصة، وبدعم البحث العلمي. ما الذي يقوم به قطاعكم في هذا المجال؟

الوزير: بالفعل، لم يقترن تطور البرامج وتمديد الخطوط العريضة لمهام الوزارة بتعزيز الجودة والعدد الكافي من الموظفين. ومع ذلك، ولمعالجة أوجه القصور التي تؤثر على القدرة التنفيذية للقطاع، فقد اعتمدنا العمل الجماعي ووضعنا إطار عمل استشاري من خلال الاجتماعات والمراجعات الدورية للتأطير والمراقبة والتقييم والإشراف على تنفيذ البرامج. ويشكل البحث والابتكار والتكوين والاستشارة الريفية إحدى المهام الرئيسية للقطاع.
وفي الواقع، فإن تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية يعتمد عليها. وفي هذا السياق أطلقنا برنامج تنشيط المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي الذي كان موضوع بيان خلال اجتماع مجلس الوزراء. وتم تعزيز المركز الوطني للبحوث والتنمية الزراعية من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية. وأخيرا، فإن إنشاء مكتب وطني لبحوث وتطوير الثروة الحيوانية، والذي كان موضوع بيان خلال اجتماع مجلس الوزراء في 28 أبريل 2021 ، يعد أفضل دليل على الأولوية التي تمنحها السلطات العمومية لهذه المجالات.

الشعب: ما هي اهم المعوقات التي تعيق حسن سير قطاعكم؟ وكيف تخططون للتغلب عليها؟

الوزير: إن الاهتمام الذي يوليه رئيس الجمهورية للاستخدام الأمثل للموارد في القطاع الريفي، بهدف ضمان أمننا الغذائي ومكافحة الفقر، يضعنا قبل كل شيء في مواجهة تحديات كبيرة يتحتم علينا رفعها. وهي تحديات متنوعة، من ضمنها التحسين، بل التغطية على المدى المتوسط للاحتياجات الوطنية في مجال المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني والنباتي. والعوائق التي يمكن أن تؤثر على التنفيذ السليم لبرامج معينة هي في الأساس عوائق ذات طبيعة مناخية أو صحية أو متعلقة بالصحة النباتية، وهذا بالإضافة إلى الآفات الزراعية. ولمواجهة هذه العقبات، يوجد لدى الوزارة مركز وطني لمكافحة الجراد والطيور، واللوجستيك اللازم للتعامل مع غزو الجراد وهجمات الطيور. كما أن لديها متخصصون في صحة الحيوان وفي مجال أمراض النبات.

الشعب: لا يزال استغلال شعبة المشتقات الزراعية الرعوية (الحليب، الدهون، الجلود، تقشير الأرز، إلخ) ضعيفا جداً في موريتانيا، فما هي الجهود التي تبذلونها لإعطائها قيمة أكبر؟

الوزير: بشكل عام، تم بذل القليل من الجهد قبل أغسطس 2019 لمعالجة الإنتاج الحيواني والنباتي وتحويله والحفاظ عليه. ونظرًا إلى أن تطوير الشعب مشروط بإنشاء وحدات صناعية زراعية، فإن القطاع يعمل على تنمية شعبة الألبان ومشتقاتها من خلال تطوير مصنع الألبان في النعمة، كما سيتم تطوير أحواض الألبان وكذلك بناء مراكز للتجميع. كما تم إنشاء إطار للتشاور مع الفاعلين في ميدان صناعة الألبان بهدف زيادة الإنتاج ومدها على مدار العام. و يتم استخدام نفس المقاربة في شعبة الخضروات، والتي يشكل تطويرها أحد أولويات الوزارة، من خلال بناء أو تجهيز مراكز لتعبئة وتجهيز وحفظ الخضروات. وعلى مستوى نظام الواحات، قام القطاع من خلال الشركة بتعبئة وتسويق 185 طنًا من التمور. وفيما يتعلق بمعالجة الأرز، تتحسن قدرة التقشير بشكل ملحوظ. كما لوحظ تحسن في جودة الأرز الوطني. ومن المهم هنا التأكيد على أن تنظيم المعرض الوطني للثروة الحيوانية وكذا الأيام التشاورية التي تم تنظيمها على هامش هذا المعرض، قد أعطت للجهات الفاعلة المختلفة، وخاصة المستثمرين، الفرصة للاطلاع على الفرص التي توفرها الشعب الرئيسية لقطاع البيطرة فيما يتعلق بالاستثمار. ولضمان التحول والاستخدام الأمثل وإعطاء قيمة للثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية، تعمل الوزارة على زيادة الوعي الشامل بين مختلف المروجين للمشاركة في شراكات واعدة جديدة. وفي الواقع، فإن هيكلة مشاريع الأعمال التجارية الزراعية هي التي ستضمن تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وقبل كل شيء إعطاء قيمة (تصدير) الموارد التي يزخر بها قطاع البيطرة.

قراءة في خطاب رئيس الجمهورية.. في ضوء العناية التي يوليها للقطاع الريفي

بقلم: محمد فال ولد باباه

كان خطاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني لدى افتتاح معرض الثروة الحيوانية في نسخته الأولى في تمبدغه، تاريخيا لأنه تجاوب بسرعة و بإيجابية كبيرة مع أهداف المعرض والتطلعات المشروعة للمنمين في أنحاء التراب الوطني و في الحوض الشرقي خاصة.

وقد كان كذلك للخطاب بعد سياسي عميق حيث فتح فخامة الرئيس الباب على مصراعيه للفاعلين الاقتصاديين و للقطاع الخاص و المستثمرين معربا عن تفهم الحكومة لمشاكلهم و متعهدا بتذليل الصعوبات التي تعترض طريقهم.

وشدد في هذا الصدد على ضرورة الشراكة والتكامل بين القطاعين الخاص و العام.

كما كان هذا الخطاب شموليا في مضمونه واقعيا في رؤيته، مدركا لأهمية ادماج قطاع الثروة الحيوانية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، إن على مستوى تثقيف المنمين وتقريبهم من الدورة الاقتصادية وخلق قيمة مضافة في المناطق والولايات الحاضنة لهذه الثروة وتعزيز دورها الهام في الناتج الوطني الذي يتجاوز 22 %.

وقد أعاد هذا الخطاب الأمل للمنمين وإلى السكان بجدوائية التنمية الحيوانية التي عرفت تحديات جمة خلال العقود الأخيرة بفعل اضطراب التساقطات المطرية وغلاء الأعلاف وارتفاع أسعار الخدمات المتعلقة بالتربية الحيوانية والجوائح التي واجهتها هذه الثروة دون تدخل جدي من السلطات العمومية.

وركز فخامة رئيس الجمهورية أن الثروة الحيوانية تمثل بحكم اسهامها الملحوظ في الناتج الوطني ودورها المحوري في توفير الأمن الغذائي وخلق مزيد من فرص العمل، ركيزة أساسية في منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية ومحورا مركزيا في استراتيجيتنا العامة لمحاربة الفقر خاصة في الوسط الريفي، غير أن استفادتنا من ثروتنا الحيوانية لا تزال محدودة على الرغم مما تتيحه هذه الثروة من إمكانات استغلال متنوعة ومرد ذلك في الأساس لان وسائل إنتاجنا وتنميتنا لهذه الثروة لم تتطور كثيرا ولا تزال إلى حد كبير معتمدة على الانتجاع والترحال ومرهونة في مردودها الإجمالي بمعدلات هطول الأمطار».

وأوضح رئيس الجمهورية في خطابه أن هذا المعرض فرصة لتثمين التنمية الحيوانية ولتبادل التجارب والخبرات بين المنتجين وجلب اهتمام المستثمرين وتشجيع مبادرات المنمين في مجال تنويع وتطوير الإنتاج كما أنه يتيح لمختلف الفاعلين في القطاع بفضل الايام التشاورية التي ستنظم على هامشه فرصة وضع تشخيص تشاركي لواقع القطاع وتقديم ما يرونه مناسبا من اقتراحات للإسهام في تطوير وترقية ثروتنا الحيوانية.

وتابع انه «عملا على تحقيق هذا الهدف وتنفيذا لما تعهدنا به في إطار دعم وتطوير التنمية الحيوانية فقد قررنا :

– أولا: إنشاء صندوق لترقية التنمية الحيوانية يزود بداية بثمانية مليارات أوقية قديمة.

– ثانيا: إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يعهد إليها من بين أمور أخرى في إطار شراكات متنوعة مفتوحة بإنشاء مزارع لتربية المواشي وتشييد مسالخ عصرية وبناء مصانع للاستغلال المشتقات الحيوانية.

– ثالثا: إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يعهد إليها بالعمل على تحسين السلالات وتسيير المسارات الرعوية والبنى التحتية المائية الرعوية وإعداد مختلف الدراسات وتأطير المنظمات المهنية الناشطة في القطاع».

وقد تعززت رؤية فخامة رئيس الجمهورية للقطاع الريفي بإصلاحات عميقة تضمنها أولوياتي الموسع رقم واحد تهدف إلى:

(1) إعادة تحديد دور الدولة؛

(2) المزيد من تثمين المقدرات الوطنية للتعجيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وخلق القيمة المضافة عن طريق زيادة الإنتاجية وقدرة قطاعات الإنتاج على التنافس؛

(3) توسيع النسيج الاقتصادي الوطني عبر تصنيف تدريجي للأنشطة غير المصنفة.

وسيواكب هذا الإصلاح باتخاذ عدد من الإجراءات التحفيزية من شأنها الرفع من مستوى المقاولات في مختلف ميادين النشاط؛

(4) مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين وزيادة شمولية النظام التربوي من منظور مدرسة جمهورية؛

(5) الرفع من مستوى البنى الأساسية الصحية من حيث زيادة قدرة الاستقبال وجودة الدواء؛

(6) تزويد مدينة نواكشوط وعواصم الولايات بالبنى الأساسية الملائمة من منطلق استحداث «مدن منتجة وصديقة للبيئة» بما يستجيب للمواصفات المتعلقة بالنظافة والحركية الحضرية ومتطلبات البيئية.

كما تضمنت الإصلاحات المقررة في إطار برنامج أولوياتي الموسع من بين أمور أخرى:

– حماية إنتاج الطيور الداجنة على المستوى الوطني؛

– حماية إنتاج الخضروات على المستوى الوطني؛

– مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي (مدونة الاستثمارات، مدونة الصفقات العمومية، قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مدونة الغابات، القانون العام حول تسيير النفايات، مراسيم تطبيق دراسات التأثير البيئي، الخ)؛

– استحداث منظومة لتمويل القطاع الريفي (بنك، تأمين، صندوق تأمين وحوافز)؛

– تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين مناخ الأعمال و وضع قواعد مؤسسية لحكامة قوية وفاعلة لدعم القطاع الخاص؛

– استحداث منصة للحوار بين القطاعين العام والخاص وهيكلتها وشموليتها.

وقد واصلت الحكومة وفق هذه الرؤية سياستها الرامية إلى تعزيز صمود المجموعات الأهلية الضعيفة من خلال تقديم أشكال دعم مناسبة للمزارعين وتثمين المقدرات المحلية وتثبيت الساكنة الريفية في مواطنها الأصلية.

الثروة الحيوانية في موريتانيا..

عمـــــاد قوي لاقتصـــادنـا الوطنـــــي

إعداد: با عبد الرحمن

تعتبر الثروة الحيوانية عمادا اقتصاديا قويا لموريتانيا،باعتبارها بلدا رعويا بامتياز. وانطلاقا من هذا المعطى النفعي، تعكف السلطات العمومية على إطلاق برامج ومشاريع هيكلية غايتها النهوض بهذه الثروة حتى تلعب دورها المحوري في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة أشكال البطالة في الريف لقدرتها الفائقة في توفير فرص عمل دائمة لآلاف الشباب والنساء....

وقد ظل الاهتمام بهذه الثروة منسيا في البرامج والاستثمارات العمومية إلا قليلا، كما ظلت مغيبة عن العديد من الخطط التنموية...

وتشير تقديرات الثروة الحيوانية في موريتانيا - وفق معلومات الحملات السنوية لتحصين المواشي وقد تكون غير دقيقة- الى أن عدد رؤوس الأبقار تقدر بمليونين ومائتي ألف رأس، بينما تتم برمجة مليوني رأس سنويا للتحصين رغم أن عددا كبيرا من المنمين لا يلقحون مواشيهم ، كما تقدر رؤوس الأغنام بـ 21 مليون رأس، فيما تقدر رؤوس الإبل بمليون وسبعمائة ألف رأس، ويقدر إنتاج الحليب ب 560 ألف طنا سنويا واللحوم الحمراء بـ 211 ألف طنا سنويا...

وبخصوص زراعة الأعلاف الخضراء، يشهد هذا النشاط توجها كبيرا منذ 2020 ، حيث رصدت له وزارة التنمية الريفية مبلغ 750 مليون أوقية قديمة لتطويره ،حيث تم تجريبه على مستوى 38 مزرعة نموذجية تتوزع على عموم التراب الوطني من طرف مستثمرين خصوصيين والذين بدؤوا الإقبال على هذا النشاط باستثماراتهم الخاصة وبرز بوضوح الاهتمام بهذه الشعبة خلال معرض الثروة الحيوانية في مدينة تمبدغة وبدأ البرنامج يعطي أكله وهو ما يعتبر فاتحة مسيرة مظفرة أمام كل المواطنين...

وقد عكست معروضات بعض أجنحة المعرض مستوى الاقبال على زراعة الأعلاف الخضراء التي كانت ذات جودة عالية إضافة إلى تجربة الوزارة في مدينة انبيكت لحواش سنة 2017 .

وقد مكن مشروع زراعة الأعلاف الخضراء في انبيكت لحواش من تحقيق نتائج مهمة تمثلت أساسا في تجريب بعض عينات محلية من الأعلاف في هذه المنطقة الصحراوية وأعطت نتائج مهمة من حيث الإنتاجية التي بلغت 400 طن للهكتار الواحد في بعض الأصناف و15 إلى 20 طنا في بعضها الآخر...

وأكد الدكتور أحمد سالم العربي مدير تنمية الشعب الحيوانية ونظام الرعي بوزارة التنمية الريفية في لقاء خاص مع الوكالة الموريتانية للأنباء أن استغلال المنتجات الحيوانية لم يكن على مستوى يذكر حيث كانت ثروتنا الحيوانية تستغل مشتقاتها بطرق تقليدية، فاللحوم

أي قطاع إنتاجي اعتمادا على الرأس المال العمومي لا يمكن أن يستمر ويدوم وهو ما يبرر أهمية تدخل القطاع الخاص بعد تحكمه في الأمور من حيث القدرة المالية والفنية والعلمية ..

وأوضح أن التحدي الثالث يتعلق بقدرة منافسية منتوجاتنا الوطنية والمحلية عبر عدة عوامل في ظل حرية التجارة التي تملي علينا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة مما يعني استحالة تطبيق إجراءات حماية أسواقنا من المنتجات الخارجية وبالتالي يجب التركيز على المنافسة من حيث وفرة المنتوج وتخفيض تكلفة الإنتاج وجودته العالية إلى جانب مسائل أخرى، منبها إلى أن إنشاء مصانع كبرى لتصنيع الألبان لا يكفي وحده ولا يحل المشكلة القائمة بل يجب أن تكون منتوجات هذه المصانع قابلة للمنافسة وإلا فإن هذه الوحدات ستفشل حيث أنه اذا كان سعر وجودة المنتوج لا يرضي المستهلك فإن هذا الأخير سيلجأ إلى المنتوج الخارجي ذي الجودة والتسعرة المقبولة مما يؤدي إلى خروج انتاجنا من المنافسة.

وأشار إلى أنه إذا ما تم تطبيق إجراءات حماية مؤقتة، فإن ذلك لا يمكن أن يظل قائما نظرا لما تفرضه اتفاقيات منظمة التجارة الدولية التي تنتمي لها موريتانيا...

وقال إن هذه المنافسة يدخل في ضمنها التحكم في كل المسلسل من بداية سلسلة الإنتاج إلى جانب التحدي المتعلق بمدى قدرة مختبراتنا الوطنية وهيئات الرقابة والتفتيش لمواكبة كل هذا...

كما يجب مراعاة المعايير الصحية لمنشآتنا ومصانعنا وإنتاجنا الوطني من اجل صحة المواطن، كما يجب أن يخضع منتوجنا من الحليب لتحليل مخبري للتأكد على سلامته من المواد السامة والحافظة ومن مخلفات أدوية أو مبيدات ... ولمواجهة مختلف هذه التحديات يجب على الدولة العمل على تحسين مستوى أداء المختبرات المتخصصة للتحليل على عموم التراب الوطني وفي كل المصانع وذلك عبر تكوين أطباء بيطريين وفنيين ومختصين في الصحة النباتية....

وقال إن من شأن الإجراءات الصحية المذكورة ضمان خلو منتوجاتنا من المواد السامة التي تشكل خطرا على المستهلك الموريتاني، حيث تحتوي مئات الأطنان من الحليب المصنعة يوميا على مخلفات من أدوية ومضادات حيوية..

كما يجب أن تخضع كل المزارع والمواقع النموذجية لزراعة الأعلاف الخضراء لمعايير صحية ولتفتيش صحي صارم ودائم لمعرفة مدى تأثير هذا المنتوج من المواد الكيماوية الناتجة عن تسميد التربة وهو ما يتطلب تكوين أعدادا كبيرة من الأطباء والمفتشين البيطريين المتخصصين الذين يسهرون على مراحل الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها ...

ويجب أن تخضع بذور الأعلاف الخضراء التي تزرع لتحليل مخبري منذ وصولها أرض الوطن وان تراقب عند الحرث وفي كل مراحل حياة النبتة وهو ما يستدعي توفير وسائل لوجيستيكية لا يستهان بها وبحث مستمر.

وتحدث مدير تنمية الشعب الحيوانية الدكتور أحمد سالم ولد العربي عن تحديات أخرى لا تقل إلحاحا عن سابقاتها وتتعلق بالإنتاج الحيواني من ذبح وإنتاج الألبان واللحوم الحمراء وبيع الحيوانات الحية وتصديرها إلى الخارج، ويجب أن يخضع لتخطيط محكم جدا، إذ تجب معرفة ما لدينا بشكل حقيقي من رؤوس المواشي، وهو ما يفرض إجراء إحصاء شامل للثروة الحيوانية والمنمين للحصول على أرقام رسمية محفوظة في قواعد بيانات، وهو ما يخولنا معرفة مدى قدرتنا - خلال خمس سنوات قادمة - على ذبح 100 ألف رأس يوميا من الأغنام و10 آلاف رأس من الأبقار، لأن تعداد ثروتنا يسمح لنا بذلك أو العكس ...اذا ذبحنا هذا العدد من الأبقار والأغنام بدون معرفة دقيقة لقدرة ثروتنا ... نكون قد استنزفنا هذه الثروة خلال تلك الفترة، وهو ما يلزم وجود رؤية مبنية على الأرقام ليتسنى لنا تخطيط وتسيير هذه الثروة وإلا فإن كل الجهود للنهوض بها ستبوء بالفشل لأنها مبنية على فرضيات وهمية ...

وأكد على أنه على الجهات المعنية القيام بإحصاء شامل للثروة الحيوانية كأول خطوة لأننا الدولة الوحيدة في شبه المنطقة التي لم تقم بهذه العملية .

وقال إن نفس الأمر ينطبق على زراعة الأعلاف الخضراء التي تتطلب استخدام المياه لري المساحات المستغلة والتي تقدر بـ 18 ألف هكتار لضمان سد النصيب الأكبر من حاجيات ثروتنا الحيوانية من هذه المواد، وهنا يجب أن نعرف كم يكفيها من المياه لري هذه المساحة سنويا؟ وهل المخزون المائي المتوفر يسمح بمواصلة زراعة الأعلاف الخضراء أو لا بد من توفير بدائل أخرى لري هذه المساحة أكثر ترشيدا لمخزوننا المائي أو أكثر مردودية اقتصادية؟

هذه التساؤلات يجب أن تكون حاضرة في المخططات المتعلقة بتطوير ثروتنا الحيوانية....

زراعة وصِناعة الأعلاف في بلادنا..

تخفيف العبء عن كاهل الخزينة و توفير الاكتفاء الذاتي

إعداد/ فاطمة السالمة محمد المصطفى

انخفاض مستوى تساقط الأمطار خلال مواسم الخريف في بلدنا.. و الانقشاع المبكر للغطاء النباتي... و نفوق رؤوس كبيرة من المواشي، كل عام خصوصاً الأبقار والأغنام التي تعد الأكثر عرضة لآثار الجفاف...أمور من بين أخرى ظلت تهدد الثروة النباتية.. وعلى وقعها تتضرر الثروة الحيوانية في موريتانيا.

و انطلاقا مما سبق.. و من أجل الاستغناء عن الكميات التي يتم رصدها سنوياً من العلف و التي أصبحت مؤخرا لا تكفي بعد إغلاق الحدود مع مالي ووقف الانتجاع داخل أراضيها.

كان توفير الأعلاف بكميات مقبولة وبأسعار مخفضة من شأنه أن يبدد مخاوف منمينا من نفوق مواشيهم بسبب الجفاف، بل ينقذ الثروة الحيوانية من كارثة سنوية تهددها كلما تأخر موسم الأمطار....

إن وضع حد لمعاناة المنمين ومساعدتهم في التصدي للحيلولة دون حدوث كارثة جراء نقص المراعي. ضرورة يمليها الواجب الوطني، حتى لا يظل منمونا بحاجة إلى الانتجاع خارج الحدود..

فما مدى مساهمة السلطات العمومية في توفير العلف والتخفيف من الاعتماد على العلف المستورد الذي يتطلب الحصول عليه مجهودا كبيرا لتأمين حاجة المنمين في فترات الشح؟

وماهي سياسة قطاع التنمية الريفية بخصوص زراعة وصناعة الاعلاف؟

وماذا قدمت صناعة وزراعة الأعلاف في البلد للثروة الحيوانية خصوصا؛ وللاقتصاد الوطني عموما؟

وما معوقات زراعة وصناعة الأعلاف في بلادنا؟

وما قيمة الناتج المحلي من الأعلاف الخضراء؟ وما الرؤية المستقبلية لزراعة الأعلاف في بلادنا؟

وماذا يعلق عليها القطاع من آمال في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني؟

وما الآفاق المستقبلية للقطاع بخصوص زراعة الأعلاف الخضراء؟

و للحصول على إجابات شافية توضح حيثيات الأعلاف ببلادنا عموما.. أجرت مندوبة مجلة الشعب لقاء خاصا مع الدكتور أحمد سالم العربي مدير تنمية الشعب الحيوانية ونظام الرعي بوزارة التنمية الريفية.. وكانت ردوده على النحو التالي:

زراعة الأعلاف عموما هي نشاط زراعي يهدف لزراعة عينات من النباتات موجهة فقط لتغذية الحيوانات.. وتعرف اصطلاحا بزراعة الأعلاف الخضراء تمييزا لها عن الأعلاف المركزة..

ومن خصوصية الأعلاف الخضراء أنها موجهة أساسا للحيوانات الحلوب لكونها نباتات مدرة للحليب.

و تعتبر زراعة الأعلاف نشاطا جديدا على موريتانيا حيث كانت أول تجربة لها في البلد خلال التسعينات حيث كلف بها

مشروع وطني آنذاك مهمته زراعة الأعلاف الخضراء في الضفة.. ولكنها تجربة لم تؤت أكلها آنذاك.. على الرغم من قيامها بتجارب عديدة بهذا الصدد. بل توقفت بتوقف عمل المشروع نفسه.

وفي مرحلة لاحقة توقفت عملية زراعة الأعلاف الخضراء على تجارب لبعض الخصوصيين من المزارعين والمنمين لفائدة قطعانهم ونشاطاتهم التجارية الخاصة..

مشروع انبيكة الاحواش: تجربة ناجحة رغم المعوقات

وفي سنة 2017 قرر القطاع الوصي ممثلا في وزارة التنمية الريفية القيام بإنشاء مزارع نموذجية لإدخال زراعة الأعلاف الخضراء في التنويع الزراعي.. ليبدأ انطلاق مشروع انبيكة لحواش ..حيث هيأت له مساحة قدرها 120 هكتارا ... واعتمدت فيه تجربة الزراعة بالري المحوري.. ولكن من الناحية العملية توقف عمل المشروع النموذجي في زراعة الأعلاف الخضراء على مساحة قدرها 40 هكتارا كتجربة أولى بدلا من 120 هكتارا تم استصلاحها ضمن المشروع بنية أن تتسع المساحة المزروعة مع الوقت شيئا فشيئا..

ولكن .. وبفعل معوق الكهرباء الغائبة أصلا في المنطقة آنذاك ...لم تتجاوز مطلقا المساحة المزروعة 40 هكتارا نظرا لاعتماد المشروع على خاصية الري بمضخات الوقود المكلف جدا.

ومع محدودية المساحة المستغلة لزراعة الأعلاف الخضراء في المزرعة النموذجية بانبيكة الأحواش فقد أعطت التجربة نتائج مهمة على مستوى الـ 40 هكتارا المزروعة.. تمثلت في أننا ملكنا تجربة إنتاجيه أولا.. وكذلك ملكنا تجربة عينات النبتات الست المزروعة في المشروع وتأقلمها مع المناخ الصحراوي عندنا حيث أعطت نتائج جيدة.

وانطلاقا من تلك التجربة توصلنا إلى أنها زراعات قابلة للتطوير في مناطق الحوضين جميعها.

نجاح في الإنتاج.. واستغلال دون المستوى

و في سنة 2020 .. وعلى ضوء النتائج التي تحققت في انبيكة الأحواش.. وانطلاقا من أهمية زراعة الأعلاف الخضراء ..كما أوضح المشروع قررت وزارة التنمية الريفية اطلاق برنامج وطني لزراعة الأعلاف الخضراء يشمل كافة الوطن.

ومن خصوصية هذا البرنامج الوطني أنه يعمل بالشراكة مع المستثمرين الخصوصيين.. فبدلا من تجربة انبيكة الأحواش التي هي مزرعة وطنية بامتياز بدءا من عمالها.. ومرورا بمقدراتها وإمكانياتها.. وصولا إلى إنتاجها.. ما يعني أن مرحلة الزراعة مرحلة ناجحة ولكن الأشكال تمثل في مرحلة الاستغلال المتمثلة في: التسويق والتخزين.

و تجاوبا مع ذلك الأشكال اطلقت وزارة التنمية الريفية برنامجا وطنيا لتطوير زراعة الأعلاف.

ويعمل البرنامج الجديد مع شركاء وطنيين يصل عددهم إلى: 38 مزارعا تم اختيارهم على المستوى الوطني من بين مزارعينا. بعضهم بالضفة وبعضهم في مناطق متفرقة من الوطن.

ووقعت الجهة الوصية اتفاقيات مع هؤلاء المزارعين..على أساس أن تتعهد الجهة الرسمية بالدعم و بالتأطير الفني.. على أن يقوم المزارعون وهم الطرف الآخر بالزراعة.

وعن معايير اختيار المزارعين المستفيدين من الشراكة يقول المدير:

أول شرط في الاستفادة يتمثل في أن يبادر المزارع بزرع الأرض من تلقاء نفسه.. لتشاهد اللجنة الفنية الموفدة من القطاع عملا قائما بذاته.

والشرط الثاني أن تكون المزرعة مزودة بماء الري باعتبار الماء شرطا أساسيا لأية زراعة.

وبتوفر الشرطين السابقين... توقع الجهة الوصية شراكتها مع المستثمر الخصوصي في مجال زراعة الأعلاف الخضراء..

وعملا بالتزاماتها تجاه المزارعين المستفيدين...تقدم وزارة التنمية الريفية :ممثلة في البرنامج الوطني لتطوير زراعة الأعلاف تزويد شركائها بمضخات مائية.. مع توفير الأسمدة.. وجلب البذور وبعض المدخلات الزراعية الأخرى . كل ذلك إلى جانب التأطير الفني..

مذكرا بأنه كان من نتائج هذا البرنامج أنه بدأ يعطي مؤشرات و بوادر على توقع حدوث ثورة كبرى في زراعة الأعلاف الخضراء.

مبينا أنه من أول بوادر تلك الثورة: وجود ست أو سبع عارضين من مزارعي الأعلاف ضمن المعرض الوطني الأخير للثروة الحيوانية.. مثمنا الخطوة باعتبارها مكسبا وطنيا في إطار التنمية عموما.. منبها إلى أن من بين العارضين مزارعين كبار يزرعون مئات الهكتارات في مزارعة ضخمة.. كما أن من بينهم مزارعين صغارا تتراوح مزارعهم بين 10 إلى 20 هكتارا من الأعلاف الخضراء... كل ذلك بعد أن دخلت التقنيات الجديدة المجال الزراعي لتعين المزارعين .. وبدأ المزارع يعي أهمية ذلك الدور... لتطوير نوعية الحصاد والحفظ والمعالجة النهائية للأعلاف الخضراء.

البرنامج بغلاف مالي قدره: 750.0000 أ.ق بالنسبة للسنة المالية 2020.. ورصد

له مبلغ مليارين من الأوقية القديمة ضمن ميزانية السنة الجارية :2021 في إطار برنامج «تعهداتي» الموسع الخاص بالإقلاع الاقتصادي،. وتبعا لذلك سيعمل البرنامج على إدخال المكننة الزراعية بخصوص المساحات الكبرى .. كما يعكف البرنامج على القيام بعملية تأطير فنية كبيرة تعمل على اكتتاب خبرات فنية دولية.. أولها: خبرة فنية تونس الشقيقة حيث سيتم بعد أسابيع من الآن جلب عدد من الاختصاصيين في مجال زراعة الأعلاف وتغذية الأبقار،. وتهدف الخطوة إلى تأطير مجموعة المزارعين المستفيدة من البرنامج .. على أن يتوسع البرنامج خلال السنة الجارية من 38 مزرعة تجريبية ليصبح عدد المزارع: 110 مزرعة تجريبية كل ذلك بفضل الكوارد المالية الاضافية الداخلة ضمن برنامج تعهداتي الموسع.

و بخصوص زراعة الأعلاف فإن سياسة قطاع التنمية الريفية تتلخص فيما يلي:

إن بلدنا موريتانيا يملك ثروة حيوانية هائلة.. ولعل أكبر تحد تعاني منه تلك الثروة هو تغذية تلك الأعداد الهائلة من المواشي؛ مع ندرة توفر المراعي الطبيعية خصوصا مع محدودية التساقطات المطرية من جهة.. واتساع المجال الحضري الذي يشكل ضغطا على المراعي الطبيعية؛ مع ندرة التساقطات المطرية... ما يجعل المراعي الطبيعية في تناقص بالتزامن مع كون تعداد الثروة الحيوانية في تزايد.. ليشكل الأمر معادلة صعبة..

وأمام تلك المعادلة الصعبة لم يجد المنمون بدا من الانصياع لظاهرة الانتجاع خارج الحوزة الترابية داخل دول الجوار. وخاصة في مالي والسنغال.

وأمام تفاقم ظاهرة الانتجاع خارج الحدود وتحسبا لأي طارئ.. وانطلاقا من كون الأمن الغذائي ضرورة وطنية.. وتجنبا للأزمات وتفاديا للمشكلات السياسية والأمنية... اعتمد القطاع الوصي استراتيجية جديدة تخلق بدائل عن الانتجاع خارج الحدود ولو بطرق تدريجية ..لذلك قررت سلطات البلد اعتماد استراتيجية زرع كميات من الأعلاف الخضراء تستجيب مع الوقت لتوفير حاجة الحيوانات من الغذاء.. لتوفير القدر الكافي من الأعلاف.. وهو أمر ممكن للغاية نظرا لوجود مقدرات وموارد مائية وطنية هائلة.

و من الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة أن يتمكن بلدنا خلال سنوات من انتاج كميات كبيرة من الأعلاف الخضراء بحيث نتمكن في أفق 2025 من زراعة ما يقارب 18000 هكتار من الأعلاف الخضراء.. وهو ما يفترض أن يسد ما يقارب 50 % من حاجة القطيع الوطني من الغذاء.

عشرات المليارات تصرف سنويا لجلب الأعلاف المركزة لإنقاذ الثروة الحيوانية ولكي يستفيد المنمي الموريتاني من محصول الأعلاف الخضراء فإن الأمر يتطلب أن تكون الكلفة الانتاجية منخفضة لتكون في متناول المنمي.. لأنه بمجرد أن ننتج كميات كبيرة وبكلفة كبيرة فإن الاشكال سيظل مطروحا.

لذلك فإن المقاربة الحالية تعني إنتاج كميات كبيرة ورخيصة من حيث كلفة الإنتاج.. وهو ما يتطلب من الجهات الوصية أن تضع في الحسبان ولوج المزارع للكهرباء بحيث تتاح لمزارعيها الولوج إلى مصادر الطاقة وخاصة الكهربائية وبأسعار مخفضة داخل مناطق انتاج زراعة الأعلاف..لأن ذلك هو الضامن الوحيد لوجود زراعة منافسة.

و بلادنا تسجل نقصا كبيرا في مادة الأعلاف عموما سواء منها ما يتعلق بالأعلاف الخضراء؛ أو الأعلاف المركزة المعروفة محليا ب:» ركل»...ما يستدعي سنويا من سلطات البلد استيراد كميات كبيرة من نفس المادة تصل تقديراتها لسنة 2018 , حسب معطيات الإدارة العامة للجمارك حيث كلفت الخزينة العامة ما يزيد على 13.000.000.000 أوقية لاستيراد الأعلاف المركزة من خارج البلد.

و في برنامج التدخل لانقاذ الثروة الحيوانية الذي تنفذه حكومات بلدنا من حين لآخر.. كما هو الحال مع كل من:

- برنامج أمل: 2012.
- وبرنامج التضامن: 2018.
- البرنامج الرعوي الخاص لسنة: 2020..

كلها برامج وطنية تستجلب فيها الحكومات المتعاقبة للبلد كميات كبيرة من الأعلاف المركزة لإنقاذ الثروة الحيوانية الوطنية من الزوال بفعل الجفاف.

لذلك كلف خزينة الدولة كل برنامج على حده ما يقدر بعشرات المليارات.. حيث يعد البرنامج الرعوي لسنة 2020 من أقل البرامج كلفة ..إلا أنه مع ذلك كلف الخزينة العامة للبلد ما قدره: أثنى عشر

مليار أوقية قديمة.

نقص الطاقة والكادر الفني المتخصص من أكبر عوائق زراعة الأعلاف

تتمثل معوقات الزراعة وصناعة الأعلاف أساسا في المعوقات الكبرى الآتية:

- معوق الطاقة: لأن كلفتها مرتفعة جدا على مزارعي الأعلاف..وهو ما يتطلب تخفيض التعرفة على مستوى الزراعة الأولية بحيث توجد خطوط كهرباء متوسطة الجهد في مناطق الضفة للزراعة الأولية وبتكلفة مخفضة.. باعتبار ذلك هو الضامن الأول لخفض تكلفة الانتاج الأولي.. لتسمح تلك الخطوة للمزارع أن ينافس في السوق.

وتأكيدا لأهمية تخفيض كلفة الطاقة فإنها تدخل كذلك لفائدة تصنيع الأعلاف.. ما يعني أن تخفيض تكلفة الكهرباء على مستويي: الزراعة الأولية و مصانع الأعلاف المركزة..وبتخفيض كلفة الكهرباء على المستويين.. نتوصل حتما إلى تخفيض تكلفة انتاج الأعلاف بشكل عام في بلدنا..

و هو مكسب وطني كبير لصالح التنمية عموما.

_ ثاني معوق بعد الطاقة هو انعدام التخصصات الفنية.. حيث نسجل نقصا كبيرا وحادا يستحيل معه تطوير الزراعة .. مطالبا الجهة الوصية باكتتاب أو تكوين فنيين وطنيين لفائدة .زراعة الأعلاف وبأعداد كبيرة.

وفي السياق نفسه طالب بتكوين فنيين متوسطين في زراعة الأعلاف وكذا فنيين عالين أو مهندسين في كل ما يتعلق بزراعة الأعلاف.. كما هو الحال مع تقنيات الري؛ إضافة إلى المكننة الزراعية.

ولتحقيق هذا الهدف يقول: ينبغي أن تتضافر جهود وزارة التنمية الريفية مع جهود وزارة التعليم العالي لوضع خطة وطنية للتكوين على مدى السنوات العشر القادمة.. بحيث تقدر الحاجة السنوية للقطاع في تكوين : 30 تقنيا و 20 مهندسا متخصصا في زراعة الأعلاف.

_ المعوق الثالث: عدم مواكبة الثورة المنشودة في زراعة الأعلاف من خلال تطوير مختبرات الرقابة الوطنية ومراقبة الجودة في ما يتعلق بجودة الأعلاف.. لأنه توجد مخاطر محدقة بهذا الصدد؛ من ضمنها:

- الاستخدام المفرط للمبيدات و الأسمدة غير العضوية التي تدخل ضمن مكونات العلف الموجه لاستهلاك الحيوانات التي نستخدم لحومها وألبانها حتى لا تكون بها نسب عالية من المخلفات الكيميائية لهذه المبيدات والمواد الكيميائية الأخرى التي يتم استخدامها..

اقتراحات وحلول

ولتجنب هذا الخطر المتربص.. يجب أن تكون عندنا مخابر لتحليل العينات بشكل مكثف ودقيق ودائم.. ومن هذا المنطلق طالب ولد العربي بتكوين تقنيين مخبريين بالعشرات لأداء هذا الواجب.

ولكي يؤتي قطاع التنمية الريفية أكله.. بما فيه زراعة الأعلاف الخضراء لتحقيق الاكتفاء الذاتي للثروة الحيوانية في بلدنا ..قدم مدير الشعب الحيوانية المقترحات والحلول مطالبا الجهات الوصية بالعمل في القريب العاجل على تنفيذها ؛ وكان من أهم تلك المقترحات ما يلي:

- استحداث مكونة كبيرة بقطاع التنمية الريفية

تعمل على تحقيق اكتفاء ذاتي وطني في مجال بعض المدخلات الزراعية كالبذور والأسمدة ؛ وفي هذا السياق يقترح على قطاع التنمية الريفية استحداث مراكز لإنتاج البذور و الأعلاف لأن ارتباطها بالخارج يعرض زراعة البذور للتأثر بهزات العوامل الخارجية المختلفة.. التي قد تحول دون إمكانية الاستيراد.

_ و يتوزع الناتج المحلي من الأعلاف الخضراء في بلادنا على مناطق متعددة من الوطن بينها:

مزارع كبرى على الضفة.. وأخرى صغرى متعددة كمزارع الواحات وكذا مزارع البيوت.

وتبلغ المساحة الوطنية المزروعة من الأعلاف الخضراء

ما قدره : 1.600 هكتار على عموم التراب الوطني..وبإنتاج يقدر ب: 170.000 طن من الأعلاف الخضراء. ؛ وهو ما يقارب قيمة: 10 مليارات أوقية ..و موطن شغل ل: 400 عامل موريتاني..

وفي هذا السياق يشير إلى أن قطاع الزراعة قطاع واعد.

مصنع الجودة لإنتاج العلف بالنعمة

يمثل مصنع الجودة لإنتاج العلف بالنعمة باكورة الاستثمار الخصوصي في مجال صناعة الأعلاف .. ويوفر ما يزيد على 100 فرصة عمل وطنية دائمة.

وينتج المصنع المذكور الذي يعتمد في مادته الأولية على (النخالة، القمح، الفول السوداني الذرة الصفراء...) ثلاثة أنواع من العلف تتمثل في «المبرومة» بنوعيها العادي والجيد وعلف المجترات الصغيرة.

وتصل الطاقة الإنتاجية القصوى للمصنع الذي يقع على مساحة 20000 متر مربع، حوالي عشرة أطنان للساعة الواحدة .

ويعد تدشين هذا المصنع الذي يدخل في إطار الأنشطة المخلدة للذكرى ال 58 لعيد الاستقلال الوطني، خطوة مهمة لتلبية جزء من حاجيات سكان المناطق الشرقية من أعلاف المواشي.

و تجسيدا للهدف نفسه شهدت بلادنا خلال السنوات الأخيرة إنشاء عدة مصانع من هذا النوع، إلا أن هذا المصنع هو الأول من نوعه في المناطق الشرقية؛ لتوفره على بنى تحتية من مياه وطرق وكهرباء تتيح للمستثمرين فرصة الاستثمار في هذه المناطق.

و للاستفادة من المصنع وجه قطاع التنمية الريفية نداءً للمستثمرين الوطنيين إلى الاستثمار في الداخل ونقل التنمية إلى داخل البلاد بعد توفر المناطق الداخلية على كل متطلبات الحياة العصرية، داعيا المزارعين إلى الإقبال على زراعة القمح والمزارع الخضراء وأعلاف المواشي.

ويعد هذا المصنع لبنة جديدة للمشاريع التنموية التي تم تنفيذها في المناطق الشرقية بعد توفرها على بنية تحتية مناسبة وجاذبة للاستثمارات.

و يشكل مصنع الجودة تتويجا لتكامل المُدخلات الاقتصادية وتعزيزا للبنية التحتية للولاية، كما يمثل تحولا كبيرا في وسائل الإنتاج المحلية.

إن بلادنا تزخر بمقدرات زراعية هائلة بفضل وقوعها في الجانب الشمالي لنهر السنغال، وهو ما يمثل فرصة نادرة من أجل إنتاج الأعلاف الزراعية التي تحتاج وفرة مائية لا يمكن الحصول عليها من المياه الجوفية .

و المصنع سيضع في فترات الصيف خطة لتأمين توفير العلف في أماكن الانتجاع للمنمين الذين يتنقلون في هذا الموسم طلبا للكلأ والمرعى.

الثروة الحيوانية في بلادنا:

فـــرص وتحديـــات وبوارق أمـل

لا توجد إحصائيات دقيقة رسمية حتى الآن لثروتنا الحيوانية

إعداد: أحمد ولد مولاي امحمد

لا توجد إحصائيات رسمية للثروة الحيوانية في بلادنا، حيث لم يسبق تنظيم عملية إحصاء لهذه الثروة ذات الأهمية البالغة بالنسبة لعملية التنمية، كما تعاني الثروة الحيوانية من جملة تحديات ذات أثر بالغ منها النقص الحاد في عدد الأطباء البيطريين الذي لا يتجاوز 30 طبيبا بينما تعتبر المنظمة العالمية للصحة الحيوانية أن بلدا مثل موريتانيا بحاجة إلى عدد لا يقل عن 280 طبيبا بيطريا، فضلا عن وجود عدد قليل من المختبرات لا يتجاوز أربع إلى خمس مختبرات على امتداد التراب الوطني تتوفر على إمكانيات ووسائل محدودة، ومن المصاعب التي تواجهها ثروتنا الحيوانية، الاعتماد على نفس منهجية الآباء والأجداد في طرق التنمية بعيدا عن متطلبات العصر، فضلا عن ظاهرة الانتجاع خارج الحدود وما يصاحبها من مصاعب ليس أقلها نقل الأمراض الخطيرة التي يفتك الكثير منها بالحيوان وينتقل إلى الإنسان.

ولعل معرض المنتجات الحيوانية في تمبدغه المنظم مؤخرا تحت إشراف فخامة رئيس الجمهورية سيكون له كبير الأثر على تطوير الثروة الحيوانية وترقية منتجاتها مما سيسهم لا محالة في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني.

ويتفاءل اختصاصيو التربية الحيوانية والمنمون بهذه اللفتة الرسمية الهامة من خلال تنظيم مهرجان تمبدغه الأخير، مشددين على أن الخطوة الأهم لما بعد هذا المعرض هي تنظيم عملية إحصاء شاملة للثروة الحيوانية وتوزعها في مختلف مناطق الوطن.

وفي هذا الصدد تحدث لمجلة الشعب الدكتور أحمد سالم العربي مدير تنمية الشعب الحيوانية ونظام الرعي بوزارة التنمية الريفية، عن الثروة الحيوانية في بلدنا من حيث التعداد والتوزيع

الجغرافي لها والتحديات التي تواجهها.
وفي هذا الإطار قال الدكتور أحمد سالم إنه لا توجد إحصائيات رسمية للثروة الحيوانية في بلدنا، إذ نحن البلد الوحيد في إفريقيا وفي المنطقة الذي لم ينظم إحصاء لثروته الحيوانية وهو دليل على مدى الإهمال الذي ظلت تعاني منه هذه الثروة الهامة، وما نعتمد عليه في هذا المجال هو إحصائيات تقديرية فقط وقد تكون بعيدة من الواقع لكنها هي المتوفرة لدينا.
ويضيف مدير الشعب الحيوانية بوزارة التنمية الريفية أن هذه التقديرات تقول إن عدد رؤوس الأبقار يصل إلى 2.2 مليون رأس، فيما يصل عدد الإبل إلى 1.6 مليون رأس، فيما يبلغ عدد الأغنام حسب ذات الإحصائيات التقديرية 21 مليون رأس، كما توجد تقديرات لبقية الحيوانات الأخرى حيث يقدر عدد الخيول مثلا بـ 240 ألف رأس.
ويضيف الدكتور أحمد سالم العربي، أن هذه الثروة تتميز بوجود فصائل وأنواعا، أو ما يعرف بالسلالات وهي محلية طبعا، حيث توجد أربع سلالات بالنسبة للضأن، وثلاث سلالات بالنسبة للماعز وسلالتان بالنسبة للأبقار وكذلك الأمر بالنسبة للإبل والخيول، هذا بالإضافة إلى سلالات مستوردة يمكنها أن تعيش في بلدنا مثل بعض سلالات الأبقار والماعز وكذلك بعض السلالات المهجنة.
وعن توزيع هذه الثروة الحيوانية في بلدنا، يوضح الدكتور أحمد سالم العربي، مدير إدارة الشعب الحيوانية، أن الخزان الأكبر لثروتنا الحيوانية هو الحوضين الشرقي والغربي وكذلك لعصابة، وفي المقدمة طبعا ولاية الحوض الشرقي حيث تحتضن أكبر كمية من هذه الثروة مقارنة بالولايات الأخرى، إذ توجد في هذه الولاية، وفق التقديرات المذكورة حوالي 400 ألف رأس من الأبقار وحوالي 3 مليون ونصف المليون من الأغنام وحوالي 200 ألف إلى 250 ألف رأس من الإبل.
وتحتضن ولايات الحوضين ولعصابة مجتمعة ما يزيد على 50 % من الثروة الحيوانية في بلادنا،
ويضيف الدكتور أحمد سالم أن ولايات

الشمال، آدرار وإنشيري وتيرس زمور وداخلة نواذيبو، تتميز بوجود الإبل والأغنام وخاصة الماعز بشكل أساسي حيث تعتبر تربية الأبقار فيها نادرة ومحدودة، فيما تتوزع الإبل في مختلف ولايات الوطن ولو تفاوتت من حيث العدد من ولاية إلى أخرى
وعن التحديات التي تعيق تنمية الثروة الحيوانية في بلدنا يقول مدير إدارة الشعب الحيوانية، إن هذه المعوقات متعددة ولكن بالإمكان إجمالها في بعض النقاط ومنها ندرة المراعي، حيث تعتمد هذه الثروة على نظام الانتجاع وهو ما يتطلب الترحال الدائم بحثا عن الماء والكلأ، وللأسف الشديد تعتبر المراعي محدودة لنظرا لتمدد ظاهرة التمدن والعمران على حساب المراعي وذلك بالتوازي مع تزايد أعداد الثروة الحيوانية خلال السنوات الأخيرة ولله الحمد، وبالتالي فالمراعي المتاحة لم تعد كافية، كما أن الانتجاع في دول أخرى يواجه نفس التحديات، حيث إن ندرة المراعي وندرة التساقطات المطرية تشترك فيها موريتانيا ومالي والسنغال وبالتالي فالمراعي في هذه الدول التي كانت تعتبر متنفسا ولو مؤقتا بالنسبة للمنمين تعاني من ذات الصعوبات فضلا عن وجود مشاكل أمنية في بعض دول الجوار وهو ما أثر على حركة الانتجاع عبر الحدود.
وبالإضافة إلى ذلك يوجد تحد صحي يتمثل في نقل الأمراض العابرة للحدود بواسطة حركة الانتجاع الدؤوبة، حيث تنقل هذه الحيوانات مجموعة من الأمراض من تلك الدول وهي أمراض معدية وسريعة الانتشار وبينها أمراض قاتلة وذلك بالرغم من البرامج الكبيرة التي تعتمدها الدولة من أجل التطعيم ضد هذه الأمراض حيث أعطى الكثير منها نتائج فعالة حيث بدأ مرضان منها على الأقل في التناقص لدرجة يمكن القول معها إن هذه البرامج حولت هذه الأمراض إلى أمراض نادرة جدا نظرا لنجاح حملات التطعيم السنوية، وعلى الرغم من ذلك فإن خطر هذه الأمراض يظل قائما وخاصة ما يسمى بالأمراض المستجدة والتي تظهر فجأة سواء عبر طفرات الفيروسات أو غيرها وهو ما نعتبره أحد أكبر التحديات التي تواجه الثروة الحيوانية في بلدنا.
ويضيف مدير إدارة الشعب الحيوانية، الدكتور أحمد سالم العربي، أن هناك تحديا ثالثا يتمثل في غياب استغلال معقلن لثروتنا الحيوانية ومنتجاتها حيث لا توجد صناعات تحويلية تخلق قيمة مضافة، كما أن نظام الإنتاج والرعي يعتبر نظاما تقليديا قديما جدا عمره قرون حيث هو نفسه الذي مارسه الأجداد منذ 200 سنة وهو ما لا يتماشى مع روح العصر بفعل وجود تنافسية كبيرة وشرسة لأننا في عالم مفتوح وسوق مفتوحة حيث تغزونا المنتجات الحيوانية المختلفة من جميع أنحاء العالم لذلك لا بد من تطوير

ما يسمى بسلسلة القيم حتى نخلق قيمة مضافة لهذه المنتجات وتحويلها وبالتالي زيادة إنتاجيتها وتنافسيتها.

وعن أهم الأمراض التي تعاني منها ثروتنا الحيوانية، يوضح الدكتور أحمد سالم العربي، أن هناك ما بين ثمانية إلى عشرة أمراض خطيرة جدا وخسائرها الاقتصادية كبيرة جدا، كما أن انعكاساتها على صحة الإنسان خطيرة جدا حيث إنها قد تكون قاتلة للإنسان، ومن هذه الأمراض مرض حمى الوادي المتصدع الذي ينتقل من الحيوان إلى الإنسان، وكذلك داء الباستريلا المعروف محليا بالنحاز وكذلك مرض طاعون المجترات الصغيرة الذي يصيب الأغنام بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى مرض ذات الجنب الساري وهو مرض يصيب الأبقار وهو مرض قاتل، كذلك داء الجدري الذي يصيب الإبل والأغنام وكذلك داء الكلب الذي يصيب جميع الحيوانات وهو معد للإنسان و قاتل، فضلا عن الطفيليات الكثيرة وهي في معظمها تنتقل للإنسان عن طريق استهلاك لحوم الحيوانات المصابة، وكذلك السل والذي يعتبر مرضا معديا وينتقل للإنسان وأصله حيواني، وكذلك بعض الحميات الخطيرة جدا مثل الحمى القلاعية.

وعن وسائل مكافحة هذه الأمراض يقول مدير إدارة الشعب الحيوانية، بوزارة التنمية الريفية، إن هذه الوسائل متواضعة جدا مقارنة مع المطلوب، على عكس ما هو موجود في الدول المجاورة، كما أن المصالح البيطرية المسؤولة عن صحة الحيوان وصحة الإنسان المرتبطة بالحيوان تعتبر متواضعة إلى حد الآن نظرا لندرة المختبرات التي لا تتجاوز أربع إلى خمس مختبرات على امتداد التراب الوطني، ورغم أن هذه المختبرات قادرة على تشخيص بعض الأمراض إلا إنها ما زالت تعاني من نقص حاد في الوسائل كما نعاني نقصا حادا كذلك في الوسائل البشرية المتخصصة، حيث لا يتجاوز عدد الأطباء البيطريين العاملين في القطاع العام 30 طبيبا على امتداد التراب الوطني، وهو ما يعتبر نقصا حادا مقارنة مع الحاجة، لأن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية تحدد معدلات تعتبر متوسطة للتغطية الصحية الحيوانية تجعل بلدنا بحاجة إلى 280 طبيبا بيطريا لا تتوفر منها لدينا حاليا سوى 30 طبيبا فقط. كذلك لا يوجد الفنيون الذين يمكنهم مواكبة حملات التطعيم والتلقيح السنوية والعمل في المختبرات. كما أن بلدنا لا يتوفر على مدارس تكوين للأسف الشديد، إضافة إلى أن الموارد المالية المرصودة لمكافحة الأمراض الحيوانية تعتبر متواضعة جدا مقارنة مع ما تمثله هذه الثروة من الناتج الداخلي المحلي وهي نسبة 21 % حيث لا يتجاوز هذا المبلغ 300 مليون أوقية قديمة سنويا بينما يفترض أن لا يقل عن مليارين إلى ثلاث مليارات أوقية قديمة سنويا.

وعن معرض المنتجات الحيوانية في تمبدغه يقول مدير إدارة الشعب الحيوانية، الدكتور أحمد سالم العربي، إن هذا المعرض يعتبر حدثا تاريخيا بالغ الأهمية سيبقى لا محالة في الذاكرة الجمعية للشعب الموريتاني بشكل عام وبالنسبة لنا كاختصاصيين في هذا المجال بشكل خاص، وهو بالفعل حدث كبير وهام اشتغلنا على التحضير له لعدة أشهر بدءا من أكتوبر 2020 والحمد لله أنه رأى النور مؤخرا، وقد بذلنا جهودا كبيرة في التوعية والتحسيس على مستوى أصحاب القرار إذ قرر فخامة رئيس الجمهورية شخصيا أن يشرف على افتتاح فعالياته حيث شاهد بنفسه وتفاعل وناقش مع المشاركين والفنيين والقيمين على المعرض وأعلن عن مبادرات تاريخية متمثلة في رصد مبالغ مالية سنوية وفتح صندوق لتمويل هذه الثروة وتصديرها وهو ما نعتبره فرصة هامة جدا يجب علينا أن نترجمها إلى واقع وعلينا خلال سنوات قليلة أن نحقق الأهداف المرسومة ومن أهمها:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولو نسبيا، في مجال الحليب ومشتقاته
- الولوج إلى أسواق خارجية لتصدير وتسويق كميات معتبرة من اللحوم الحمراء ومشتقاتها
- تصدير كميات معتبرة من مشتقات الذبح بما في ذلك الجلود وغيرها
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال لحوم الدواجن.

هذه هي باختصار ، يضيف الدكتور أحمد سالم، أهم الأهداف المرسومة في أفق 2025 ويجب تحقيقها نظرا للاهتمام الكبير الذي أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية وعبر عنه، ونظرا كذلك للموارد المالية المعتبرة التي تم رصدها لتحقيق هذه الأهداف، فقط علينا العمل على المصادر البشرية واكتتاب الكفاءات الفنية المطلوبة والعمل على هذا المخطط الجاهز لدينا.

الزراعة في بلادنا.. مُقدِّرات هائلة جديرة بالاستغلال

إعداد/ آمنة بنت خونه

تُمثل الزراعة في موريتانيا رافعة تنموية من أهم المجالات الاقتصادية المتاحة للحد من الفقر وامتصاص البطالة وتوفير الاكتفاء الذاتي من الحبوب والخضروات نظرا لما تُحظى به البلاد من مُقدرات زراعية هائلة إذا تبلغ المساحة الإجمالية القابلة للزراعة 513000 هكتار منها حوالي 135000 هكتار للزراعة المروية تقع على ضفة نهر السنغال في أربع ولايات هي اترارزة، لبراكنه، كوركول وكيدي ماغا.

أنواع الزراعة:

1)الأرز: وتقدر المساحة المزروعة بأكثر من 60000 هكتار سنويا وتقع على ضفاف النهر.

2) الخضروات: ويمكن تقسيم مناطق إنتاج الخضروات على النحو التالي:

- المنطقة المروية (نهر السنغال)
- منطقة هطول الأمطار)المناطق الداخلية
- منطقة الواحات
- المنطقة البحرية (فضاءات المدن الكبرى نواكشوط ونواذيبو)

وللتعرف على طبيعة هذه المحاصيل وقدرتها على توفير الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، كان تصريح المندوب الجهوي لوزارة التنمية الريفية على مستوى ولاية اترارزة لمجلة «الشعب» المهندس خطري ولد العتيق على النحو التالي:

محاصيل الأرز تغطي 75 % من حاجيات السكان

تُمثل ولاية اترارزة السلّة الكبرى من انتاج الحبوب خاصة الأرز

أما بالنسبة لمقدرات الولاية فالمساحات القابلة للاستصلاح فهي تزيد على 55 ألف هكتار ممتدة من آفطوط الساحلي إلى مركز لكصيبه

وهذه المساحات «مروية» عن طريق روافد النهر «12رافدا» موجودة داخل الولاية، فمنها ما يرتوي بانسيابية ومنها ما يتم ريُّهُ عن طريق الضخ، هذه المساحات تنقسم إلى مجموعة من الأراضي:

- أراضٍ من الدرجة الأولى سهلة الا ستصلا ح
- أراضٍ من الدرجة الثانية متوسطة الاستصلا ح
- أراضٍ من الدرجة الثالثة تحتاج إلى استثمار كبير، من أجل أن تُستغل تحتاج إلى مد قنوات ري كبيرة مثل «آفطوط الساحلي» و«لعويجة»

في الفترة الحالية نحن في طور استغلال أراضي درجة أولى وثانية وهذه الأراضي بطبيعة الحال مطبق فيها المنظومة العقارية بشكل عام حيث يتم فيها تحديد المساحة القابلة للزراعة كما تُحدد فيها المجالات الحيوية والقرى والغابات المحمية بقوانين رسمية وفي الوقت الحالي مستغل منها مساحات تزيد على 35000 هكتار تُستغل في كل حملة.

فعلى مستوى ولاية اترارزة هناك حملتان أساسيتان:

- حملة خريفية في موسم الخريف وهي أساسا متعلقة بزراعة الأرز والزراعة الفيضية، وهذه الحملة تُستغل فيها 35000 هكتار لزراعة الأرز وحدود 3000 هكتار للزراعة الفيضية: «الحبوب، الذرة الرفيعة، الفاصوليا، الذرة الصفراء....
- حملة صيفية موسمية تبدأ من شهر يناير إلى شهر يونيو وهذه الحملة خاصة بالأرز وتصل إلى 28000 هكتار للموسم الواحد.

هذا بالإضافة إلى الحملة الشتوية التي عادة ما تكون بين الحملتين وهي خاصة بزراعة الخضروات، فهناك تقدم كبير في تلك المساحات وإن كان لا يزال هناك خجل ونقص في استغلال هذا النوع من الزراعة وإن كانت على مستوى الوطن أكبر مساحة، في ولاية اترارزة تزيد على 2500 هكتار وتنتج جميع أنواع الخضروات طيلة السنة فالمنطقة تمتاز بمناخ مداري مُتأثر بالمحيط وبالتالي تحظى بزراعة موسمية شتوية فيها نوعيات من الخضر تزرع طيلة السنة

مثل: «اللفت، الفلفل.....» أما العينات الأخرى ك: «البصل، الطماطم، الشمندر، البطيخ والجزر» فهي خضروات شتوية تزرع في موسم الشتاء.

هذه المساحات التي تُزرع في ترارزة، فمحصول الحملتين فيها -الخريفية والصيفية- يزيد على 60000 هكتار سنويا «35000 هكتار في الحملة الخريفية و28000 هكتار في الحملة الصيفية» وهذه المساحة بالنسبة لزراعة الأرز تغطي حدود نسبة 75 % من حاجيات السكان من مادة الأرز ونحن بصدد التوسع لأنه توجد إصلاحات في بحيرة اركيز 3500 هكتار واستصلاحات تزيد على 400 هكتار في «الشيشية» واستصلاحات تزيد على 400 هكتار في البوريه «جك بخ»

وفيه تقييم وتعميم رافد «كويدي» الذي يمتد نحو دار البركة ستتوفر فيه مساحات كبيرة وبالتالي الزراعة في هذه المنطقة في طور تزايد أفقي في المساحات إلى جانب تزايد عمومي في المردودية، فمنطقة ترارزة هي أكبر منطقة لإنتاج الحبوب وخاصة الأرز إلى جانب توفر بُنى تحتية متميزة كبيرة للتصنيع أزيد من 25 مصنع ما بين مصنع متوسط إلى مصنع كبير تصل طاقته من 40 إلى 80

طن يوميا فالمنطقة هي سلّة موريتانيا في زراعة الحبوب وخاصة الأرز

أما في ما يتعلق بالخضروات فتوجد سياسة جديدة واستراتيجية تواكب بها وزارة التنمية الريفية المزارعين لتوفير المُدخلات الزراعية كالبذور، الأسمدة، المبيدات الحشرية والتأطير، كما أن لها توجها في أن توفر لهم دعم في مجال التسويق وينقسم إلى نوعين:

1- توفير مبالغ مالية لتسهيل النقل من مدينة روصو إلى مدينة نواكشوط

2- تَولي تكلفة الحوانيت المؤجرة في مدينة نواكشوط لدعم تسويق المنتوج المحلي

3- توجه لاقتناء وحدات تبريد للمحافظة على المنتوج الزائد لتسويقه في مرحلة ما يمكن أن يعطي للمزارع قيمة مضافة هذه السياسة ستمكن بإذن الله من زيادة المنتوج الزراعي في مجال الخضروات.

النظم الزراعية حسب المحاصيل المزروعة

نظام الانتاج	الأصناف الزراعية	المنطقة
نظام الزراعة المطرية واسعة النطاق في المناطق الرملية أو جيري	الذرة البيضاء، الدخن، الذرة الصفراء اللوبياء، الخضروات	منطقة الساحل
نظام الزراعة خلف السدود وفي المناطق الرطبة	الذرة البيضاء، الذرة، الخضروات	منطقة الساحل
نظام الزراعة الفيضية والو	الذرة البيضاء، الذرة الصفراء، اللوبياء الخضروات	منطقة ضفاف نهر السنغال
نظام الزراعة الواحاتية	نخيل التمر، الخضروات، القمح، الشعير الفصة	منطقة قاحلة
نظم الزراعة المروية مع التحكم الكامل في المياه	أرز، ذرة بيضاء، ذرة صفراء، خضروات وفوكه	منطقة ضفاف نهر السينغال ومنطقة بحرية

زراعة الواحات..

آفاق واعدة للاكتفاء الذاتي

لالة منت احمد سالم

شرع قطاع التنمية الريفية في تنفيذ برنامج متكامل للتنمية المستديمة للواحات لتطوير زراعة النخيل من خلال إستراتجية واضحة تقوم على إنشاء وحدات إنتاجية جماعية و استصلاح 2000 هكتار ستمكن من غرس 300 ألف نخلة وبإنتاج سنوي من المتوقع أن يصل إلى 10500 طن من التمور. ولتثمين الإنتاج الواحاتى و تطوير زراعة الخضروات .

و يسعى البرنامج لزيادة سعة تخزين وحدة معالجة التمور لتصل إلى 1000 طن بدلا من 500 طن حاليا، كما يسعي البرنامج لدعم القدرات الإنتاجية لمختبر أمراض النخيل لتحقيق أهدافه من خلال إنتاج 200 ألف فسيلة أنبوبية سنوية ومعالجة آفات النخيل. ويسعي البرنامج لتوفيرالإرشاد الزراعي علي مستوي مناطق الواحات عن طريق تعبئة طاقم إرشادي زراعي يتكون من 4 مهندسين زراعيين و 4 مرشدين و62 منعش زراعي من خلال شراكة بين البرنامج والاتحادات الجهوية لرابطات التسيير التشاركي للواحات بادرار،تكانت،لعصابة، الحوضين، كما يولي البرنامج عناية لصيانة الواحات القديمة من خلال إقامة وحدات الري الجماعي والتي ساعدت وبشكل جذري في حل مشكلة نقص المياه،و سيمكن برنامج دعم الري عن طريق توزيع المضخات العاملة بالطاقة الشمسية من زيادة المساحات المزروعة من الخضروات و الحبوب والأعلاف ومن تخفيف التكاليف علي المزارعين بتجهيز 1000 بئر تقليدية بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية ستمكن من توفير المياه لـ 150000 نخلة وبإنتاج سنوي يقدر بـ 5250 طن من التمور. ومن اجل تغذية البحيرات الجوفية والسطحية سوف يتم انجاز شبكة واسعة من الحواجز مع إدخال تقنيات حفظ التربة والتسيير المستديم للأراضي عبر انجاز 50 حاجزا صغيرا لتغذية البحيرات الجوفية وتنفيذ أعمال حفظ المياه والتربة علي مستوي 10 أحواض صارفة بالإضافة إلى تنفيذ أعمال التسيير المستديم للتربة علي مستوى 40 موقعا تشهد تدهورا حادا.

ادرار ولاية واحاتية

وفي هذا المجال أجرى مكتب الوكالة الموريتانية للأنباء لقاءات مع عدد من المسؤولين والمزارعين حول أهمية الزراعة الواحاتية في الولاية وما تعانيه من نواقص، وفي هذا السياق أكد السيد مامادو إبراهيما واد، المندوب الجهوي للتنمية الريفية أن ولاية آدرار تعتبر ولاية واحاتية بامتياز لما تحويه من النخيل، مضيفا أن المزارعين يعانون من ندرة المياه وصعوبة الوصول إليها مما ينعكس سلبا على الإنتاجية. وأوضح أن الزراعة تحت النخيل في هذه الولاية تحظى بمساحة تقدر بـ157 هكتارا لزراعة الخضروات والشعير والقمح، مبينا أن المندوبية تعمل على مضاعفة هذا الرقم بالتعاون مع مشروع تنمية الواحات من خلال توفير المعدات والبعثات الإرشادية مما يشجع المزراعين ويضاعف الإنتاج.

وأضاف المندوب أن ولاية آدرار تعتبر عاصمة الجزر (كاروت) لما تنتجه من هذه المادة الأساسية، موضحا أن أكبر مصدر للخضروات على مستوى الولاية هو (واد لدي) و(المعدن) و(اجشان)، وأن بلدية عين أهل الطايع تطور إنتاجها لهذه السنة في مجال الخضروات، حيث أصبحت تزرع أكثر من 23 هكتارا بدلا من 10 هكتارات خلال السنوات الماضية. وعبر عن ارتياحه لموسم الكيطنة المقبل حسب المؤشرات الأولية المتعلقة بجودة ثمرة النخيل، مطالبا المزارعين بضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي. وأكد أن مؤسسته تقوم بزيارات ميدانية للوقوف على مشاكل المزارعين بغية تخفيف معاناتهم ومساعدتهم في تحسين ظروفهم الزراعية.

وبدوره أكد السيد الشيخ ولد محمد المصطفى، المنسق الجهوي لبرنامج التنمية المستديمة للواحات أن برنامجه قام بحفر أكثر من 46 بئرا ارتوازيا لصالح المزارعين في الولاية وجهزها بالطاقة الشمسية وشبكات الري لتزويد مختلف الواحات والوديان بالمياه الضرورية للنشاط الزراعي، وذلك بغية الرفع من المستوى الإنتاجي للمزارعين. وأضاف أنه

تم توزيع 300 وحدة ري على الروابط التشاركية للواحات، فضلا عن تهيئة أكثر من 26 رابطة تشاركية وتمويل 24 مؤسسة بالقروض المسيرة عن قرب.

وأضاف المنسق أنه تم إنجاز 28 حقلا نموذجيا يشمل مختلف مقاطعات الولاية، من بينها حقل تيارت الذي يمتد على مساحة 100 هكتاريحتوي على 14400 نخلة مجهزة بكافة الوسائل الضرورية، مع تمكين المزارعين في هذا الحقل من زراعة الخضروات لدعم الإنتاج المحلي والمساهمة في تموين السوق بهذه المادة الأساسية للاستهلاك اليومي. وأوضح أن ولاية آدرار تحتوي على نسبة 45% من إنتاج النخيل على المستوى الوطني بمعدل يقدر بأكثر من مليون ومائتي ألف نخلة في الولاية، مبينا أن برنامجه يتوفر على فريق إرشادي يعمل على المساهمة في تطوير عقلية المزارعين وترقية قدراتهم لتحقيق انتاج أفضل. وأضاف أن ولاية آدرار تحتوي على أكثر من 150 هكتارا من المساحات المزروعة بالخضروات والشعير والقمح مما يجعلها في الصدارة على المستوى الوطني بعد ولاية اترارزه.

المختبر الزراعي مؤسسة تطوير زراعة النخيل

وبدوره أوضح السيد محمد ولد أكنيت، مدير مختبر أمراض النخيل أن مؤسسته تعنى بشكل أساسي بتطوير زراعة النخيل من خلال وضع نتائج البحوث العلمية في خدمة تنمية قطاع الواحات بصفة تطبيقية من أجل زيادة الإنتاج عبر مكافحة آفات النخيل وأمراضه. وأوضح أن تطوير القطاع يتم من خلال تقنية تكثير فسائل النخيل عبر الزراعة النسيجية له، مبينا أن فسيلة واحدة تنتج حوالي 200 ألف فسيلة بنفس مواصفات الفسيلة الأم مما يمكن من

توسيع دائرة المساحات المزروعة بالنخيل ويسهل إمكانية نقل التجربة إلى بقية ولايات الوطن.

وأضاف أن مختبره يعمل على تطوير الزراعة بما يضمن تحقيق الاستراتيجية الوطنية في مجال الزراعة الواحاتية بمختلف أنواعها وهو ما يساعد في مكافحة الفقر ويساهم في محاربة البطالة ويحد من ظاهرة الهجرة الريفية ويحقق الاكتفاء الذاتي. وبين أن مختبره يعمل كذلك على معالجة المنتج من خلال مكافحة الآفات التي تصيبه مثل معالجة آفة (تاكه) عن طريق استخدام الكبريت الرطب، بالإضافة إلى مكافحة الحشرة البشرية ومحاربة الأمراض الفطرية والأمراض الوافدة بما فيها سوسة النخيل الحمراء .

وأكد المدير أنه بفضل تضافر جهود الجميع تمكنت بلادنا من القضاء نهائيا على آفة سوسة النخيل الحمراء، مما جعل الدولة محل تكريم وتقدير وإشادة من طرف منظمة الزراعة العالمية كأول دولة في العالم تتمكن من القضاء على هذه الآفة.

ومن اجل اشراك المزارعين في العملية ولمعرفة المساحات المزروعة وكيفية الحصول على البذور والعراقيل التي تقف دون الاكتفاء الذاتي من المحصول الزراعي استطاعت الشعب استطلاع رأي بعض المزارعين :

المزارع يسلم ولد امحيحم رئيس رابطة تعاونيات المداح اكد على ان الزراعة الواحاتية هي المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه معظم سكان ولاية ادرار عموما وبلدية المداح على الخصوص أما فيما يخص المساحات التي تزرع في بلديته فهي في حدود الهكتار حسب قوله أما فيما يتعلق بكمية الإنتاج يضيف يسلم أنها فوق الخمسة أطنان .

اما المعوقات فيقول يسلم أنها كثيرة وذكر منها على سبيل المثال صعوبة الحصول على المياه والحاجة إلى المضخات الكبيرة والسياج الذي يحمي المزارع والواحات من المواشي السائبة .

أما السيد سعد بوه ولد التراد صاحب مزرعة في أطار فيقول إن مزرعته تنتج مختلف الخضروات والفاصوليا و النعناع و الفواكه بالإضافة إلى الحنة و البرسيم وتوفر دخلا لأبأس به كما توظف قرابة 35 عاملا ، كما تم توسيع المشروع و زيادة عماله لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الخضروات لساكنة أطار في المرحلة الأولى وتزويد نواكشوط و نواذيبو بالخضروات في المرحلة الثانية.

وأضاف أن مشروع المزرعة جاء بمبادرة خاصة ولم يتلق أي دعم فني أو مادي أو لوجيستي أما المشاكل و التحديات التي يواجهها فتتمثل أساسا في سياج يحمي المزرعة من الحيوانات السائبة إضافة لضعف الموارد المالية التمويلية وصغر المساحة المستغلة.

الاستثمار في الثروة الحيوانية..

ظروف مُواتية و مجالات متعددة

إعداد: هواري ولد محمد محمود

شكل إعلان فخامة رئيس الجمهورية،السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، عن إنشاء صندوق لترقية التنمية الحيوانية، في خطابه من مدينة تمبدغة خلال إشرافه على افتتاح النسخة الأولى من معرض الثروة الحيوانية، لفتة كبيرة لأهمية هذه الثروة والدور الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز المنظومة الاقتصادية الوطنية.

ويتيح هذا الاهتمام الجديد بهذه الثروة إخراجها من النمط التقليدي الذي كانت تدار به والذي يقتصر الاستفادة منها على مجالات محددة، إلى الاستثمار الشامل في مختلف المجالات المتعلقة بهذا القطاع الحيوي والهام.

فالثروة الحيوانية بحكم إسهامها الملحوظ في الناتج الوطني ودورها المحوري في توفير الأمن الغذائي وخلق مزيد من فرص العمل تمثل ركيزة أساسية في منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية ومحورا مركزيا في مختلف الإستراتيجيات العامة لمحاربة الفقر خاصة في الوسط الريفي.

ونتيجة لغياب سياسة علمية في مختلف المراحل التي مرت بها الدولة الموريتانية، لتفعيل أداء الثروة الحيوانية باعتبارها أهم ثروة في البلاد سواء من حيث أعدادها الكبيرة أو من حيث عدد المواطنين المعتمدين عليها، فقد بقيت استفادة البلد منها محدودة على الرغم مما تتيحه هذه الثروة من إمكانات استغلال متنوعة.

وبقيت هذه الثروة ونتيجة لهذا الواقع تدار بالعقلية القديمة التي تعتمد إلى حد كبير على الانتجاع و الترحال، وتعتمد في مردودها الإجمالي سلبا وإيجابا على معدلات هطول الأمطار في بلد من بلدان الساحل التي تواجه التصحر وتداعيات التغير المناخي وتراجع الغطاء النباتي إلى غير ذلك من التحديات البيئية الجسيمة.

ومع التوجه الجديد لترقية أداء هذه الثروة من خلال إنشاء صندوق خاص للاستثمار فيها، وخلق الظروف المناسبة للفاعلين الخصوصيين، دعما وتشجيعا، ما هي الطرق المثلى لإدارة هذه الاستثمارات؟ وما هي المجالات ذات الأولوية؟ وكيف نصل إلى الأهداف المتوخاة عبر اعتماد منهجية علمية تحدد الغايات وآليات الوصول إليها، بعيدا عن المسلكيات التي كانت وراء فشل الكثير من برامج التمويل في بلادنا؟.

أسئلة نحاول من خلالها استنطاق آراء بعض الفاعلين في مجال الثروة الحيوانية، لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم حول آليات تطوير هذه الثروة وجعلها تلعب الدور المنوط بها، خدمة للمجتمع الذي يعتمد عليها بشكل شبه كلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولأن الحديث عن الثروة الحيوانية لمن هو موجود في نواكشوط يتطلب بالتأكيد زيارة الأسواق المخصصة لهذه الثروة بمختلف أنواعها، بدء بسوق الأغنام في مقاطعة الميناء، وسوق الإبل والبقر بقرية تنويش عند المدخل الشرقي للعاصمة، إضافة إلى الشركات والمؤسسات العامة في مجال المشتقات الحيوانية، للإطلاع على آرائهم حول واقع هذا القطاع والآليات المقام بها لتفعيله..

محمد ولد سيدي مستثمر في مجال شراء وبيع الإبل يرى أن هذا التوجه الجديد الذي يعطي عناية خاصة للثروة الحيوانية تأخر كثيرا، رغم ما تعرضت له هذه الثروة من مشاكل جمة بفعل النقص الكبير الملاحظ في التساقطات المطرية وعدم انتظامها على جل مناطق البلاد تقريبا منذ عدة سنوات، مما يتطلب تفكيرا

معمقا في طرق وآليات جديدة لانتشال هذه الثروة التي يعتمد عليها كافة الموريتانيين تقريبا، من الاندثار.

واستغرب أن تكون دولة مالي المجاورة والتي تعتمد بصورة كبيرة في مجال اللحوم الحمراء على بلادنا، وتوجد بها تساقطات مطرية كبيرة سنويا، بها مصانع كثيرة لصناعة الأعلاف، بينما لا يوجد في بلادنا التي توجد بها ثروة حيوانية كبيرة والتساقطات المطرية بها محدودة، مصانع معتبرة لتوفير مادة الأعلاف التي أصبحت لا غنى عنها لتنمية هذه الثروة و المحافظة عليها.

وأشار إلى أن رجال الأعمال في البلاد لا يولون اهتماما يذكر للاستثمار في هذه الثروة التي هي فضاء واسع و بها مجالات لا تعد ولا تحصى للاستثمار بدء بمصانع الأعلاف التي هي استثمار مربح جدا في بلادنا، مرورا بالاستثمار في صناعة الألبان ومشتقاتها الكثيرة، وفي صناعة الجلود، التي يترتب عنها آلاف الصناعات الجلدية.

و أضاف أن الاستثمار في هذه الثروة يشمل مجالات أخرى لا نعيرها اهتماما رغم أنها مربحة جدا على المستوى العالمي كالصناعات المرتبطة بقرون الأبقار وباقي عظام الحيوانات بمختلف أنواعها التي تستخدم في مجالات متعددة.

وشكر رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على تنظيمه لمعرض الثروة الحيوانية، مشيرا إلى أن هذا المعرض أبرز أهمية الثروة الحيوانية في بلادنا وضرورة العناية بها من خلال تعزيز الاستثمارات فيها.

وبدوره طالب فال أم ولد عبد الله، وهو مستثمر في مجال بيع وشراء الأغنام، بتوجيه الاستثمارات بشكل عام سواء كانت تلك التي تعود للصندوق الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية، أو كانت استثمارات خصوصية، إلى المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنمين في بلادنا.

و أضاف أن المجالات ذات الأولوية والتي يجب أن توجه إليها الاستثمارات هي مصانع الأعلاف ودعم هذه المصانع من أجل أن توفر الأعلاف بالكميات الكافية وبأسعار منخفضة، وفتح نقاط مياه متعددة في الأماكن النائية، مشيرا إلى أن هناك مساحات شاسعة من أرض البلاد يوجد فيها بعض الأحيان غطاء نباتي كبير إلا أن قلة المياه بها يحول دون استفادة حيوانات المنمين من الانتجاع في هذه المناطق.

و أشار إلى ضرورة خلق آلية – في إطار هذا التوجه الجديد – لتمكين المنمين الصغار من الحصول على الأعلاف في فترات الشح على أن يدفعوا ما يترتب على ذلك خلال موسم الخريف وبعد أن تكون حيواناتهم قابلة للتسويق.

أما عمر داود، وهو مستثمر في مجال شراء وبيع قطعان الأبقار، فقد قال إنه رغم أنه ليس مطلعا على الخطوات التي سيقام بها لترقية الثروة الحيوانية، إلا أنه يشيد و يثمن أي تحرك من شأنه تنمية الثروة الحيوانية بصفة عامة، والأبقار بصفة خاصة، مشيرا إلى أن كافة الموريتانيين بصفة عامة يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الثروة مما يحتم إعطاءها عناية خاصة تنمية ومحافظة.

و طالب ببناء مصانع الألبان في الداخل بالقرب من أماكن المنمين خصوصا في ولاية لعصابة التي توجد بها ثروة كبيرة من الأبقار، حيث تضيع سنويا كميات كبيرة من الألبان، خصوصا في موسم الخريف لأن المنمين لا يجدون من يبيعونها له.

ونبه رجال الأعمال والمستثمرين الخصوصيين بشكل عام إلى أهمية بناء مصانع الأعلاف في مختلف مناطق البلاد، مشيرا إلى أن الاستثمار في هذا المجال مربح جدا.

و أضاف أن قلة الأمطار وعدم انتظامها في بلادنا يتطلب التفكير في آلية محكمة للمحافظة على ثروتنا الحيوانية وتنميتها وتحقيق أكبر مردود مالي منها.

وكان معرض الثروة الحيوانية بمدينة تمبدغه، تم في إطاره إعلان جملة من القرارات الهامة الهادفة إلى ترقية وتنمية هذه الثروة، بدء بإعلان رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، إنشاء صندوق لترقية التنمية الحيوانية، يزود بداية بثمانية مليارات أوقية قديمة، وتخصيص عدد من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين مبلغ ثلاث مليارات وخمسمائة مليون أوقية قديمة للاستثمار في مجال تثمين وعصرنة الثروة الحيوانية الوطنية، إضافة إلى الإجراءات التي أعلن عنها وزير التنمية الريفية في هذا الإطار والتي شملت:

– إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يعهد إليها من بين أمور أخرى في إطار شراكات متنوعة مفتوحة بإنشاء مزارع لتربية المواشي وتشييد مسالخ عصرية وبناء مصانع لاستغلال المشتقات الحيوانية.

– وإنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يعهد إليها بالعمل على تحسين السلالات وتسيير المسارات الرعوية والبنية التحتية المائية الرعوية وإعداد مختلف الدراسات وتأطير المنظمات المهنية الناشطة في القطاع.

القطاع الزراعي في موريتانيا..

إرادة للتطوير وآفاق بحجم التطلعات

تكتسي الزراعة أهميتها ومحوريتها الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الضرورية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وسد العجز في مجال الأمن الغذائي، إضافة إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وزيادة إنتاج المحاصيل النباتية، وتطوير النشاط التجاري وتشجيع الإنتاج الزراعي كما تساهم في إيجاد وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير الحاجيات الأساسية التي تتطلبها الحياة اليومية لتحسين الحالة الاجتماعية.

إعداد : أحمد طالب المعلوم، كراي أحميد

الزراعة ركيزة للتنمية

يعتبر القطاع الزراعي في موريتانيا، أحد أهم المجالات الاقتصادية وأبرز الركائز الأساسية للتنمية في البلاد، لمساهمته الفعالة في الحد من مخاطر، انعدام الأمن الغذائي وانتشار البطالة.

ويُسهم القطاع الزراعي، في توفير مخزون غذائي معتبر خصوصا فيما يتعلق بالحبوب والخضروات، وعديد فرص العمل التي يوفرها في الوسط الريفي وشبه الحضري، الأمر الذي جعله ضمن القطاعات الاقتصادية الهامة التي يتم الاعتماد عليها في البلاد وهو ما جعل السلطات العمومية عبر قطاع التنمية الريفية تسعى إلى العمل على زيادة المساحات المزروعة عبر استصلاح المزيد من الأراضي .

وتتوفر موريتانيا على مقدرات وإمكانات زراعية كبيرة، حسب معطيات وزارة التنمية الريفية، حيث قدرت المساحات القابلة للزراعة ب 513000 هكتار، منها ما يربو على 135000 هكتار قابلة للري على طول حوض نهر السينغال، حيث تنشط الزراعة المروية خاصة، زراعة الأرز، في الولايات الاربع المحاذية لنهر السنيغال، كولاية اترارزه ولبراكنه وغورغول وكيديماغا .

جهود القطاع

وتسعى وزارة التنمية الريفية من خلال رؤيتها المستقبلية لإصلاح القطاع الزراعي إلى تشييد نسيج اقتصادي واجتماعي يتماشى مع متطلبات الشعب. وتعتمد الوزارة في سياساتها واستراتجياتها لتطوير الزراعة المحلية على تثمين الموارد الطبيعية وتسييرها بطريقة مستديمة، كما تعمل على إعادة تأهيل التربة وتعبئة الموارد المائية السطحية وتطوير نظم الإنتاج الزراعي وتوسيع القاعدة الإنتاجية من الموارد الزراعية لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية في هذا المجال وتجاوز الاختلالات البنيوية، والتغلب على النواقص التي تقف أمام تطور القطاع.

الزراعة المروية

وتعمل الوزارة في مجال الزراعة المروية على اتخاذ الإجراءات التي تناسب زيادة متواصلة للمساحات القابلة للاستغلال، وتسعى لتوفير المياه طوال السنة عن طريق شق قنوات الري وتنظيف المحاور المائية، إضافة إلى تأمين النفاذ إلى المدخلات الزراعية وتقديم الدعم لتوفير خدمات الحصاد وأشغال صيانة التربة.

وترتكز الإستراتيجية الزراعية التي اعتمدتها الوزارة مؤخرا على خفض كلفة الإنتاج وتحسين الجودة، وتوفير الآليات الضرورية حيث تم اقتناء عشرات الآليات الزراعية المهمة خلال العام الماضي من بينها حاصدات وجرارات بهدف تسهيل أشغال الزراعة والحصاد، كما عملت الوزارة على كهربة مناطق الزراعة، وتوسيع المساحات المستغلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد وإصلاح وتنظيف روافد المياه وفك العزلة عن طريق شق الطرق وإصلاح قنوات الري.

وخلال السنة الماضية 2020 ساهمت الأشغال المكتملة في قناة لعويجة من زراعة 1400 هكتار، وشهدت الأشغال في توسعة الركيز بـ 3500 هكتار، وقد مكنت الأعمال خلال 2020 من استصلاح 12 الف هكتار وهو ما يمثل نسبة تقارب 50 % من البرنامج المقرر انجازه على مدى السنوات الخمس القادمة، في حين ستسمح الاستصلاحات المبرمجة خلال 2021 باستصلاح 10 آلاف هكتار في مقامة و3300 هكتار بدار البركة، كما ستسمح الاستصلاحات المائية بتوظيف 2366 هكتارا.

زراعة الخضروات

وتولي الوزارة أهمية بالغة لزراعة الخضروات من خلال التركيز على عامل الجودة في الإنتاج لمواجهة المنافسة التي تشكلها الخضروات المستوردة، والتغلب على إشكالية تخزين وحفظ الفائض من الخضروات، وترسيخ ثقافة زراعة الخضروات، حيث أطلقت الوزارة حملة خاصة بالخضروات من مدينة سيلبابي عاصمة ولاية غيديماغا، التي تم فيها زراعة 2700 هكتار كانت ناجحة، وتم تسجيل 9000 هكتار إضافية، ويتم العمل على تجهيز بنية تحتية لحفظ الخضروات وتحويل منتجاتها وحفظها بصورة ملائمة.

ولسد العجز المسجل في مجال الخضروات في بلادنا ، من خلال دعم المزارعين ومواكبتهم طيلة الموسم الزراعي، تسلمت جهة نواكشوط من وزارة التنمية الريفية في الرابع من يناير الماضي 10 هكتارات ومعدات لزراعة الخضروات بمقاطعة الرياض، بولاية نواكشوط الجنوبية، وهي تجربة تسعى الوزارة إلى تعميمها في جميع ولايات الوطن لما لزراعة الخضروات من أهمية في ضمان العيش الكريم للمزارعين وتوفير الكثير من فرص العمل عبر إطلاق مشاريع تستهدف بصورة مباشرة الفئات الأكثر هشاشة في البلد.

الزراعة المطرية

أما الزراعة المطرية، ورغم الإهمال الذي طبع سياسات قطاع التنمية الريفية تجاهها لعقود، فإن دورها البارز والطلائعي في المساهمة في تأمين الأمن الغذائي وتوفير كميات معتبرة من المحاصيل الزراعية المتنوعة والمرتبطة بنمط غذاء عديد السكان في الأرياف، جعل الوزارة مؤخرا، توليها اهتماما خاصا في برامجها، حيث تؤكد معلومات مديرية الاستراتيجيات والتعاون والمتابعة والتقييم، أن عدد المزارع النموذجية الخاصة بزراعة بعض الخضروات كالبطاطس والبصل والطماطم والباذنجان واللفت والجزر وعينات من البقوليات والحمضيات، أنتقل من 16 الى 48 مزرعة نموذجية في مناطق رعوية بهدف دمج نشاطات القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والرعوي، لما لتكاملهما من أهمية على صعيد الإنتاج والمردودية وفي سد العجز الغذائي لشرائح عريضة من سكان الأرياف والمناطق شبه الحضرية.

وظل دور الزراعة المطرية بشكل عام، وإلى وقت قريب، دون المستوى وفي تراجع نتيجة اعتمادها بالأساس على الأساليب التقليدية وقلة ما تحظى به من التمويلات بالمقارنة مع الزراعة المروية، وكذا اعتمادها على التساقطات المطرية الخاضعة للتقلبات المناخية، حيث يتراوح معدل الأمطار السنوي في مناطق الزراعة المطرية في جنوب و شرق ووسط البلاد، مابين 350 الى 600 ملم.

ولتطوير الزراعة المطرية والنهوض بها عملت وزارة التنمية الريفية على اقتناء آليات للدعم والتدخل لكل ولاية مطرية سبيلا منها إلى تقريب الخدمة من المزارعين في مناطقهم، وتسريع التدخل في الوقت المناسب، حيث سجلت زيادة معتبرة في مساحات الزراعة المطرية خلال العام الماضي بنسبة 21 % مقارنة بما تم انجازه خلال السنوات الخمس الأخيرة، لتصل نسبة الزيادة 44 % مقارنة بالعام 2019.

السعي لتحقيق الأهداف

وسعيا منها إلى إعادة الاعتبار للمقدرات الزراعية بمختلف أنواعها أعطت الحكومة الموريتانية للقطاع الزراعي أولوية خاصة نظرا لكونه رافعة للاقتصاد الوطني تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والحد من البطالة وتوفير مخزون غذائي محلي من الحبوب والخضروات.

ولتحقيق أهدافها وسياساتها قامت وزارة التنمية الريفية بزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل المروية مثل مادة الأرز وغيرها وإعطاء عناية خاصة للزراعة المطرية التي تستقطب المزارعين التقليديين الذين يعتمدون فيها على زراعة الحبوب التقليدية، من أنواع الذرة والدخن والفاصوليا وغيرها...

وقد سعت السلطات العمومية جاهدة للتخلص من الآثار السلبية التي أضرت باقتصاد البلاد عموما والقطاع الزراعي خصوصا، ما دفعها لإطلاق برامج اجتماعية واقتصادية هامة بلغت تكلفتها عشرات المليارات من الأوقية، حيث نفذت مطلع العام الجاري، وفي إطار برنامج رئيس الجمهورية «تعهداتي» الهادف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان ومكافحة الفقر والحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، برنامجا لاستصلاح الأراضي الزراعية لدعم الفئات الفقيرة، رغم موجات الجفاف المتتالية.

المؤسسات والإدارات الزراعية..

أدوار متكاملة للنهوض بالقطاع

لتنفيذ برامج وسياسات القطاع الزراعي تسعى إدارة الإستراتيجيات والتعاون والمتابعة والتقييم بالوزارة إلى إعداد الاستراتيجيات ومتابعة وتقييم تنفيذها، وبرمجة الأنشطة وميزانيات الاستثمار بالتعاون مع مختلف هياكل القطاع، وتحديد وإعداد البرامج ومشاريع تنمية الزراعة ومتابعة وتقييم نتائجها الفنية والاقتصادية والمالية، وصياغة ومتابعة تنفيذ إستراتيجية تعزيز قدرات الوزارة بالتعاون مع شركاء التنمية.

وتقوم إدارة الإحصائيات والإعلام الزراعي بإنجاز مسوح الإحصائيات الزراعية، وجمع كافة المعلومات الزراعية، وتدقيق ورقابة المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي، ومركزة المعلومات المتعلقة بمتابعة الأسواق وأسعار المنتجات الزراعية، وتسيير وتزويد الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة.

وتعمل إدارة تنمية الشعب والإرشاد الزراعي، بالإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال الإنتاج النباتي، وترقية وتنمية الشعب الزراعية، وتخطيط ومتابعة الحملات الزراعية، ورقابة جودة المنتجات الزراعية، وترقية المكننة الزراعية، اضافة الى تنفيذ برامج الإرشاد الزراعي والإنعاش الريفي، ورقابة وتسيير شعبة البذور.

من جانبها تعمل إدارة حماية النباتات ضمن اختصاصاتها على مراقبة الصحة النباتية، ومكافحة الآفات الزراعية، في حين تتلخص مهام إدارة الاستصلاح الزراعي، في تخطيط الاستصلاحات الزراعية، والدراسات ورقابة معايير الاستصلاح، ومتابعة تنفيذ الأشغال والبنى التحتية الزراعية، ومتابعة الرصد الجوي الزراعي.

وتكلف إدارة الشؤون الإدارية والمالية، بتسيير العمال ومتابعة المسار المهني لكافة موظفي ووكلاء القطاع، والنفقات والصفقات وصيانة المستلزمات والمباني، وإعداد مشروع الميزانية السنوية للقطاع بالتعاون مع الإدارات الأخرى، ومتابعة تنفيذ الميزانية والموارد المالية الأخرى للوزارة ورقابة تنفيذها، وتخطيط ومتابعة التكوين المهني لعمال الوزارة.

الصحة الحيوانية..

تعميم حظائر التلقيح وحماية مناطق الرعي وفتح نقاط مياه فيها

إعداد/ محمد ولد عبدي

تعتبر موريتانيا بلدا رعويا بامتياز حيث تحتوي على أكثر من 1.7 مليون رأس من الأبقار و 1.5 مليون من الإبل و 16 مليون من المجترات الصغيرة لعدد من السكان قدر عددهم في العام 2017 بـ 3،758،571 نسمة، وتعتبر التربية الحيوانية في معظم الحالات من النوع الواسع في موريتانيا وتمارس بشكل رئيسي في منطقة ذات مناخ ساحلي يغطي جنوب البلاد وقد ظل قطاع الثروة الحيوانية مهددا بالأمراض المعدية، الطارئة والعابرة للحدود .

إن ظهور هذه الأمراض لها مخاطر كبيرة على الصحة العمومية و صحة الحيوان كما أن لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني و معيشة المواطن، من ناحية أخرى فإن لهذه الأمراض آثار سلبية على الإنتاج والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المستدام، إضافة إلى التجارة الإقليمية والدولية للحيوانات ومشتقاتها ، وتعمل الجهات الحكومية على وجود إطار مؤسسي و تشريعي يغطي الجوانب ذات الصلة بحماية الحيوانات و الصحة العمومية و النظافة و الأمن الصحي و السلع الغذائية ذات الأصل الحيواني والاعتماد الصحي، وكذلك التفويض الصحي و التحليل والبحث البيطري.

وفي هذا الإطار قال مدير المصالح البيطرية بوزارة التنمية الريفية الدكتور باب عبد الله دمبيا إنه من المعروف أنه في الفترة الأخيرة تم ضخ أكثر من 5 مليارات أوقية من أجل تنمية الثروة الحيوانية وتحفيز الاستثمار في هذا الجانب الاقتصادي الهام، إضافة إلى تعميم حظائر التلقيح وحماية مناطق الرعي وفتح نقاط مياه فيها، وهذا يثبت الاهتمام الذي توليه الحكومة من أجل انتشال ثروتنا الحيوانية بوصفها مورد اقتصادي هام،هذا إلى جانب العمل على توعية المنمين بضرورة تحصين المواشي والسهر على تنميتها وتحسين سلالاتها، ولذلك فإن الصحة الحيوانية تحتل مكانة بارزة في عملية تجديد هذه الثروة، وهذا في الواقع يبرره حقيقة أن الثروة الحيوانية تمثل 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أيضا من العوامل الأساسية التي ترفع من مستوى الإنتاج الوطني و تعمل على خلق ثروة حيوانية متطورة تواكب التقدم والتطور الذي يشهده العالم في هذا المجال وذلك يحتاج إلى إعادة تنظيم النظام الصحي الذي يتم تنفيذه في جميع أنحاء البلاد والعمل على تطويره.

ونبه المدير إلى أن القطاع الريفي يساهم بفضل الثروة الحيوانية بنسبة 68 % في الاقتصاد الوطني ويستقطب أكثر من 60% من القوى العاملة الريفية، كما تشكل صحة الحيوان مصدر قلق للدولة نظرا إلى أن بعض الأمراض يمكنه القضاء على الكثير من هذه الثروة في وقت قياسي،مما قد يؤدي إلى كارثة اقتصادية لمنطقة معينة أو الدولة بأكملها لا قدر الله، بعد ذلك، يمكن أن تنتقل بعض الأمراض الخطيرة من الحيوانات إلى البشر ووفقا للأخصائيين في مجال صحة الحيوان، فإن ما يسمى بالأمراض الفيروسية يختلف عن الأمراض البكتيرية والأمراض الطفيلية.

كما تهتم صحة الحيوان في المقام الأول بالمنمين والوكلاء الميدانيين من وزارة التنمية الريفية والمسؤولين المحليين في مشروع الدعم الإقليمي للرعي في منطقة الساحل، والمناطق المحيطة بها، كما نعمل على الحد من تأثيرات تغير المناخ بالعمل على منع قطع الغابات ومحاربة التصحر، وإيجاد نقاط مياه في كل حيز رعوي للتخفيف من الضغط الديموغرافي المفرط حول نقاط المياه، والرعي الجائر، كل هذا يؤثر على أكثر من 20 % من سطح الأرض و حوالي 80 مليون شخص، ولكن تأثيره على الحيوان يعتبر أكبر لذلك يمكن أن يسبب هذا الضرر أمراض وأوبئة للحيوانات.

حملات التطعيم

وأشار مدير المصالح البيطرية باب عبد الله دمبيا أن حملة تطعيم الحيوانات، التي تستمر 6 أشهر ستسمح بتحصين 2 مليون

رأس من الماشية ضد العديد من الأمراض و 4 ملايين رأس من الماعز ضد طاعون المجترات الصغيرة، و تتماشى أهداف الحملة مع إستراتيجية القطاع الهادفة إلى القضاء على طاعون المجترات الصغيرة والأمراض الأخرى في الماشية بحلول عام 2030.

أما الفرق البيطرية المسؤولة عن الحملة فهي كما يلي: اثنى عشر فريقا في الحوض الشرقي، تسعة فرق في الحوض الغربي، عشرة فرق في العصابة، سبعة فرق في كوركول، ثمانية فرق في البراكنة، وستة في ترارزة، وثلاثة في آدرار،وفريقين في داخلة نواذيبو، خمسة فرق في تاكانت، وستة فرق في غيديماغا، فريقان في تيريس زمور، وثلاثة في إنشيري و ثلاثة في نواكشوط.

كما يعتبر قطاع التنمية الريفية الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، وتمثل الثروة الحيوانية 81.2 % من مساهمة القطاع الريفي في الناتج المحلي الإجمالي، و تهدف صحة الحيوان إلى خلق قيمة مضافة في هذا القطاع من خلال تشجيع زراعة الأعلاف وتحسين الأنواع الحيوانية وتحديث البنى التحتية لضمان الاستغلال الأمثل للمنتجات الثانوية الحيوانية المنتجة محليا والقدرة التنافسية، فالثروة الحيوانية الوطنية هي في الأساس من النوع الواسع والمتعدد الاستعمالات ويعيش فيه كم كبير من البشر، وتقدر هذه الثروة في عام 2009 بنحو 1،350،850 من الإبل، و 1،677،625 من الماشية وحوالي 13810،855 من المجترات الصغيرة، يوفر للبلاد اكتفاء ذاتيا كبيرا من اللحوم الحمراء مع فائض يصدر على شكل قطعان للدول المجاورة، ويعتبر طاعون المجترات الصغيرة من الأمراض الفطرية في موريتانيا كما تم الإبلاغ عن العديد من الفاشيات في عام 2002 في عدة مناطق من البلاد، بعد صمت نسبي في عامي 2003 و 2004 ؛ يظهر المرض مرة أخرى مع مزيد من الضرر وعلى مساحة جغرافية أكبر، فالتطعيم ضد طاعون المجترات الصغيرة ليس إلزاميا ولكن غالبا ما توصي به الخدمات البيطرية، نظرا لتكرار تفشي المرض ومع ذلك، فإن معدل التغطية لا يزال منخفضا للغاية: 40.000 في عام 2009 قبل أن تصل إلى 500.000 رأس سنويا بدعم من مشروع VACNADA، وهو أمر ضئيل مقارنة بحجم الثروة (14 مليون)، كما يوجد طاعون المجترات الصغيرة في كل مكان من الوطن، وهو متغير من مقاطعة إلى أخرى، ولكن عوامل الخطر توجد أكثر في جنوب البلاد.

أما استراتيجيه مكافحة هذه الأمراض فهي مثلا على المدى القصير والمتوسط: التحكم التدريجي للحد من انتشار طاعون

المجترات الصغيرة وتكلفته الاقتصادية، استئصال المرض على الأمد الطويل خاصة إذا ما تم وضع استراتيجيه إقليمية ملموسة لمكافحته ومراقبته، تحديد مناطق وفترات التركيز العالي والتحركات الكبيرة للماشية (المجترات الصغيرة) واستهداف هذه المناطق بالتطعيم مع المراقبة على المستوى الإقليمي، وتبادل المعلومات حول علم الأوبئة الجزئية.

ونبه مدير المصالح البيطرية إلى أنه تم إنشاء شبكة مراقبة وبائية تسمى «الشبكة الموريتانية للمراقبة الوبائية للأمراض الحيوانية» لإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في أنشطة مراقبة الأمراض الحيوانية ذات الأولوية «حمى الوادي المتصدع، ومرض الحمى القلاعية، والالتهاب الرئوي البقري المعدي، الطاعون البقري».و الغرض من هذه الشبكة هو جمع المعلومات الصحية بشكل نشط من الميدان، لتحسين التوجهات والقرارات المتخذة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل لجنة مراقبة مشتركة لأسواق الماشية ومسلخة نواكشوط، وفي هذا السياق، سيمكن بروتوكول المراقبة الوبائية المصلية للحيوانات من مختلف الأصول التي تصل إلى سوق نواكشوط من التقاط صورة للوضع الصحي على المستوى الوطني وتنبيه السلطات الصحية في حالة اكتشاف مشكلة كبيرة.

وتتمتع موريتانيا بالاكتفاء الذاتي في مجال اللحوم الحمراء حيث يتم تصدير بعض الحيوانات إلى المغرب وغرب إفريقيا «الأبقار والمجترات الصغيرة» على الرغم من أن إنتاج الحليب فائض من الناحية النظرية، إلا أنه موسمي ، وقد ساهم تطوير هذا القطاع في السنوات الأخيرة في انخفاض كميات الحليب ومنتجات الألبان المستوردة و بلغ إجمالي استهلاك اللحوم البيضاء في موريتانيا عام 2000 حوالي 8400 طن لاستهلاك حوالي 3 كجم / ساكن / سنة. تم توفير 58 % من هذا الإنتاج عن طريق تربية الدواجن التقليدية، و 25 % عن طريق تربية الدواجن المكثفة و 17 % عن طريق الاستيراد. وعلى مدى العقدين الماضيين، تميز قطاع الثروة الحيوانية بتغيرات عميقة مرتبطة باتجاهات هطول الأمطار وتحركات السكان والتغيرات في الاستهلاك.

كما ينص القانون المنشئ لقانون التربية على الإعلان الإلزامي عن أي مرض يعتبر معديا. في حالة الأمراض التي تعتبر معدية، تتخذ الإدارة البيطرية الإجراءات التي تقع على عاتق القوات العامة (المادة 10 من قانون الثروة الحيوانية). أحد هذه الإجراءات هو حظر تجميع الحيوانات، بما في ذلك أسواق الماشية تتحمل الدولة التكاليف التشغيلية ولكنها غير منصوص عليها في القانون أو اللوائح.

نقاط الضعف والتحديات المطروحة

وأكد مدير المصالح البيطرية باب عبد الله دمبيا أنه يمكن تحديد نقاط الضعف في هذا الجانب في ضعف الإطار التشريعي والعجز في المصادر البشرية بالإضافة إلى نقص البنى التحتية «مسالخ، نقاط التفتيش الحدودية...» مشاكل فنية «انعدام عيادات بيطرية، ضعف الرقابة النوعية على الأدوية البيطرية و السلع الغذائية ذات الأصل الحيواني، انعدام اعتماد صحي لصالح مؤسسات الانتاج و تحويل و توزيع السلع الغذائية ذات الأصل الحيواني، حيوانات غير موسومة...» وعلى الرغم من هذا كله فالوزارة الوصية تعمل ليلا ونهارا من أجل التغلب على المشاكل المطروحة وتوفير المستلمزمات الضرورية للرفع من منتوجنا الوطني وتحصين ثروتنا الوطنية.

يمكن ابراز التحديات في : تداخل مجال تنفيذ المهام المتعلقة بالمصالح البيطرية «الممارسة غير الشرعية للطب البيطري كمثال...» الحركة العشوائية للحيوانات و منتجاتها «خطر إدخال الأمراض» وهذه التحديات جار العمل على تفاديها والحد

من وجودها.

مراقبة الأمراض الحيوانية

ونبه مدير المصالح البيطرية إلى أن المراقبة الدورية مراقبة مستمرة تتناسب مع الحاجة للحصول على عينات الأمراض التي يجب أن تكافح وتعالج في وقت قصير ففي عام 2020، تم الاشتباه في 97 بؤرة تأكدت منها 67 من طاعون المجترات الصغيرة وداء الكلب وحمى الوادي المتصدع والحمى القرمية النزيفية وداء الباستوريلا والجمرة العرضية ومرض التهاب الجلد العقدي البقري المعدي، ومن أجل مكافحة هذه الأمراض تتم المراقبة النشطة بإجراء مسوحات مصلية و مسوحات حشرية «البعوض و القراد» لمراقبة الحمى النزيفية «الوادي المتصدع» في عام 2020 تم تحديد 28 موقعا لرصد حمى الوادي المتصدع موزعة في جميع الولايات، وقد أظهرت هذه المسوحات المصلية نسبة الانتشار كما يلي :طاعون المجترات الصغيرة، التهاب الرئة وذات الجنب المعدي عند الأبقار ولدينا فرق تعمل من أجل عدم انتشار المرض والسيطرة عليه .

السيطرة على الأمراض الحيوانية

وأشار مدير المصالح البيطرية بوزارة التنمية الريفية إلى أن الوقاية تتم باستخدام أسلوب التلقيح المكثف بمشاركة 70 فريقا للتلقيح ضد نوعان من الأمراض: طاعون المجترات الصغيرة و مرض التهاب الرئة و ذات الجنب المعدي عند الأبقار. كما تتم حسب الحاجة أو الطلب بالنسبة للباستريلا، مرض التهاب الجلد العقدي البقري المعدي الجمرة العرضية...الخ) بالنسبة لطاعون المجترات الصغيرة ومرض التهاب الرئة و ذات الجنب المعدي فقد سجلنا : في حملة 2020/2019 : تحصين 1.505.567 رأس ضد مرض التهاب الرئة و ذات الجنب المعدي(أي بنسبة 75 % من إجمالي الهدف 2.000.000 رأس)، كما تم تحصين 3.058.033 رأس ضد مرض طاعون المجترات الصغيرة من أصل 4000000 (أي بنسبة 76%)، وفي حملة 2021/2020 : (إلى هذا اليوم) تم تحصين 1518452 رأس ضد مرض التهاب الرئة وذات الجنب المعدي من أصل 2200000 أي بنسبة 96 % كما تم تحصين 3305369 رأس ضد مرض طاعون المجترات الصغيرة من أصل 4000000 أي بنسبة 83%.

حماية الصحة العامة للبيطرة

وأضاف الدكتور باب عبد الله دمبيا مدير المصالح البيطرية أن الهدف هو إجراء التفتيش والرقابة على الحيوانات و السلع الغذائية من أصل حيواني لمنع دخول الأمراض أو مسبباتها ، و تمر هذه الحماية من خلال: التسجيل والاعتماد الصحي لمؤسسات الإنتاج ومعالجة وتعبئة المنتجات الحيوانية والسلع ذات الأصل الحيواني: ومن بين 47 مزرعة دواجن أو مفاقس، حصلت 03 فقط على اعتماد صحي و 05 على إذن بناء.

أما مراقبة منشآت الإنتاج والتجهيز والتعبئة للمنتجات الحيوانية والمنتجات ذات الأصل الحيواني: في عام 2020، تم إرسال بعثتي تفتيش على مستوى صناعة الألبان، كما تم إجراء تعداد و حصر نقاط بيع اللحوم الحمراء في نواكشوط: (1567 منضدة الشوارع، 206 محل جزارة عصرية و 08 من المجمعات التجارية، حيث تمت دراسة 30 طلبا للحصول على الموافقة الصحية) التفتيش الصحي للحوم: وهو نشاط يتم في جميع منشآت الذبح.

كما تم جرد جميع نقاط بيع الأدوية البيطرية والبالغة 95 منها 11 مؤسسة استيراد وتجارة جملة و 52 صيدلية و32 مستودعا،وتم بعث فرقتين لتفتيش نقاط بيع الأدوية البيطرية عام 2020 مع إيقاف 02 نقطة بيع و 25توجيه إنذارا، وفي هذا الصدد تم اكتتاب خبير من اجل إعداد استراتيجيه وطنية لمراقبة الأدوية البيطرية.

الآفاق المستقبلية

يرى مدير المصالح البيطرية بوزارة التنمية الريفية أنه في ظل العمل الجاري من أجل تحصين ثروتنا الحيوانية والتحسين من سلالتها فلا بد أولا من تحيين الترسانة التشريعية والتنظيمية وتحديث النصوص» مرسوم تنظيم الإجراءات الصحية الداخلية « وصياغة النصوص التنظيمية مثلا، مقررا بالموافقة على مزاولة نشاط ذبح الحيوانات (الضأن والماعز) كنشاط خاص، كذلك مقرر يتعلق بإنتاج وحفظ ومعالجة الجلود والوبر، إضافة إلى مقرر يحدد الشروط الصحية ونظافة الأجهزة والمعدات،وآلية العمل على مراكز تجميع الألبان الطازجة وشروط نقلها، وآخر يحدد الشروط الصحية ونظافة الأجهزة والمعدات، وآلية عمل مصانع معالجة و حفظ الألبان و مشتقاتها، بناء المقر الرئيسي لمديرية الخدمات البيطرية وبناء حظائر التحصين وفي الوقت الحالي فقد تم بناء 193حظيرة «البعض منها قيد الإنشاء»، إعادة تأهيل 40 مركزا بيطريا وتجهيزها «بما في ذلك 19 مركزا مكتملا» بناء و إعادة تأهيل 27 فضاء للذبح، دراسة لبناء غرفة تبريد لحفظ اللقاحات، تسيير الأمراض الحيوانية وبرامج المراقبة وتعزيز الرقابة، دعم المختبرات وتعزيز التفتيش الصحي للمنتوجات ذات أصل حيواني مع تنظيم قطاع الأدوية البيطرية ومراعاة الرفق بالحيوان في السياسة الوطنية للصحة الحيوانية،تشجيع الشراكة بين المصالح البيطرية والمنتجين و كذلك الفاعلين غير الحكوميين ذوي الصلة بالمجال،الاهتمام بالتواصل والتشاور بين مختلف الأطراف المعنية في سبيل إعداد سياسات المصالح البيطرية،مراجعة إجراءات التفويض الصحي «الأهداف، طرق التسليم، المحتوى، التمويل، الرقابة و التنفيذ...»إعادة تنشيط السلك الوطني للدكاترة البيطريين على الصعيد التنظيمي و الوظيفي ليتمكن من مزاولة مهامه و تنظيم المهنة البيطرية و المشاركة في مختلف نشاطات المصالح البيطرية، تقوية الرقابة على الحدود (أشخاص، تجهيزات و عمل نقاط العبور) تقوية الكفاءة و القدرة على التحليل في المختبرات تهيئة مراكز العزل الصحي للحيوانات، تقوية التعاون بين المصالح البيطرية مع الجمارك والمصالح الأمنية، متابعة تطبيق النصوص، إعداد برامج تفتيش تتضمن آليات رقابية ذات طابع رسمي و في كل المجالات.

القطاع الزراعي بين التعهدات والمعوقات

إعداد: محمد الأمين سيدي بوبكر

تمتلك موريتانيا مقومات زراعية هائلة، كانت كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي، بيد أن الفساد المالي والإداري، ونظرة المجتمع الدونية للزراعة، جعلتها ترزح في مصاف الدول المهددة بالمجاعة.

و رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة في الآونة الأخيرة للقطاع الزراعي، انطلاقا من قناعتها بضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولو في المواد الأساسية على الأقل؛ إلا أن بعض المعوقات الجوهرية – كضعف التمويل، ندرة المياه واضطراب كميات الأمطار، عدم نجاعة أنظمة الإنتاج الزراعي المعتمدة، النزوح الجماعي من الريف إلى المدن، انتشار الجراد الصحراوي، والطيور الآكلة للحبوب، الجنادب، القوارض، دودة جيش الخريف، الأعشاب والنباتات الغازية، الإشكالات القانونية والاجتماعية للملكية العقارية للأراضي الزراعية، وعدم تمكن بعض الطبقات الهشة من التملك في هذا المجال، وخاصة في الوسط الريفي – لا تزال تعترض سبيلها.

وسعيا منها لتذليل تلك العقبات أشرف معالي وزير التنمية الريفية السيد أدي ولد الزين في نواكشوط، يوم 2021/04/08 على افتتاح ورشة الانطلاق الرسمي لمشروع التسيير المستديم للموارد الطبيعية والتجهيز البلدي وتنظيم المنتجين الريفيين.

ويهدف هذا المشروع إلى العمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المستهدفين في ولايات الحوضين ولعصابة ولبراكنة وكيدي ماغة وكوركول، عبر خلق نسيج اقتصادي واجتماعي يعتمد على تثمين الموارد الطبيعية وتسييرها بطريقة مستديمة.

وسيعمل المشروع على إعادة تأهيل التربة وتعبئة الموارد المائية السطحية وتطوير نظم الإنتاج في الزراعة والحيوان وعلى التسيير المعقلن للموارد الطبيعية.

وأوضح معالي الوزير أن حجم الإنجازات والمشاريع في القطاع عكس خلال السنتين المنصرمتين، مستوى الاهتمام الذي توليه الدولة لتثمين مقدرات القطاع الريفي وتوسيع القاعدة الإنتاجية من الموارد الطبيعية المتجددة.

وأضاف «تجسيدا لرؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للنهوض بالقطاع الريفي وتماشيا مع الأهداف العامة للحكومة، يتم إطلاق هذا المشروع الذي يندرج في هذا الإطار عبر المساهمة في دعم الاستقلالية الاقتصادية للريفيين فيما يتعلق بالولوج المستدام للموارد الطبيعية وللتجهيزات الجماعية لتحسين ظروف العمل والإنتاج للعاملين في قطاعي الزراعة والتنمية الحيوانية والنشاطات المرتبطة بها».

وأكد أن القطاع عمل جاهدا خلال السنة

المنصرمة على تجاوز الاختلالات البنيوية عبر إتباع سياسة قطاعية واضحة المعالم تعمل على تجاوز كل النواقص التي من شأنها الحد من القدرة العملياتية لمصالح القطاع، حيث تم البدء الفعلي في تنفيذها عبر تطبيق الإدارات والمشاريع المتعددة، كل فيما يعنيه وبشكل تكاملي لبرامج شاملة سبيلا إلى النهوض بمقدرات القطاع.

وأشار إلى أن الحكومة عبأت بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) والصندوق الأخضر من أجل المناخ وصندوق الأوبك مبالغ معتبرة بلغت 50 مليون دولار أمريكي أي ما يناهز 1,8 مليار أوقية جديدة على مدى ست سنوات لهذا المشروع بغية تحقيق الأهداف المرسومة له.

كما أوضح الناطق باسم المديرة الإقليمية لقطاع غرب ووسط إفريقيا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد نادين كبوسا أن موريتانيا كانت الدولة الأولى في منطقة غرب إفريقيا التي ساهمت في هذا الصندوق وأن المشروع الذي يندرج ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك المعتمدة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يرمي من بين أمور أخرى، إلى تسهيل ولوج السكان الريفيين إلى المصادر الطبيعية وتعزيز التعاون القائم بين «فيدا وموريتانيا».

وجدد استعداد فريق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للعمل مع فريق المشروع على المستوى الوطني من أجل تسريع تنفيذ هذا المشروع الذي يضم دول الساحل الخمس والسنغال وذلك للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على سكان هذه البلدان.

وبدوره عبر مدير محفظة موريتانيا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد جياليكا كابالدو عبر تقنية الفيديو، عن امتنانه للدعم الذي تقدمه موريتانيا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مختلف الصعد وفي إطار التعاون القائم بين الجانبين عبر سنين طويلة.

وخلال زيارة التفقد والإطلاع التي أداها يوم 2021/04/16 لوزارة التنمية الريفية أكد معالي الوزير الأول، السيد محمد ولد بلال، على أهمية قطاع التنمية الريفية باعتباره ضمن القطاعات الإنتاجية ويمكن الاعتماد عليه في حلحلة العديد من المشاكل.

وبين معالي الوزير الأول أن الجهود المبذولة في مجال الاستصلاحات الزراعية وإقامة السدود والحواجز المائية تبقى ضائعة ما لم تستغل من أجل إسعاد المواطن ورفاهيته.

وأشار إلى أن الحصيلة يجب أن تقاس بحجم الإنتاج وتطور المنتوج في قرية ما.. ومقارنة هذه السنة مع السنة الماضية، لضمان التأكد من حجم ما تم إحرازه من تقدم مع السهر على جودة وصحة المنتوج، مشيرا إلى أهمية الإقبال على زراعة وإنتاج الخضروات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية.

وقال رئيس الاتحادية الوطنية للزراعة السيد جبا آدما عمار إن الزراعة تعاني من مجموعة من المعوقات كانعدام التمويل ونقص المعدات الزراعية، مطالبا بتبني رؤية جديدة للقطاع الزراعي الوطني حتى يلبي طموحات وآمال الشعب الموريتاني.

جاء ذلك خلال اجتماع مع رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين السيد محمد زين العابدين ولد الشيخ أحمد، يوم 2021/04/12 بروصو.

وقد أجمع المتدخلون خلال الاجتماع على المطالبة بتوفير المعدات الزراعية وزيادة وعصرنة المساحات المستصلحة وحماية المزارع من الآفات الزراعية وتوفير التمويلات اللازمة.

وبدوره أوضح رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، السيد محمد زين العابدين ولد الشيخ أحمد، حرصه على أن يكون اللقاء في مدينة روصو ليتمكن الجميع من الحضور وتقديم المشاكل المطروحة خلال الحملة الصيفية الحالية من أجل عرضها على السلطات العمومية لتسوية ما أمكن منها.

وتعهد زين العابدين ولد الشيخ أحمد بتلبية القطاع الخاص لحاجيات الحملة الزراعية الحالية من الحاصدات في الوقت المناسب، مطالبا الفاعلين في القطاع الخاص الوطني بمضاعفة الجهود في سبيل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من تجارب دول الجوار.

من تعهدات رئيس الجمهورية في المجال الزراعي

«وفي نهاية مأموريتي ، ستكون بلادنا مكتفية ذاتيا في مجال الأرز، وتنتج القسط الأوفر من احتياجاتها في مجال القمح والخضراوات.

ومن أجل ذلك سأقوم بما يلي:

- إصلاح عقاري عادل ومنصف يعطي دفعا للنمو الاقتصادي؛
- إقامة نظام لتمويل القطاع الزراعي (بنك زراعي، تأمين زراعي، صندوق للضمان وللمزايا التفضيلية)؛
- استصلاح 5000 هكتار سنويا من الأراضي لفائدة المجموعات الأكثر احتياجا؛
- مواصلة مشروع السور الأخضر الكبير، لاستعادة غطاء النباتات والأحياء البرية، وتوفير نشاطات اقتصادية لسكان الريف؛
- تشجيع القطاع الخاص على استصلاح ما لا يقل عن 2000 هكتار سنويا، على طول النهر وروافده وعلى امتداد قناة أفطوط الساحلي.
- شق قناة تربط النهر ببحيرة ألاك؛
- فك العزلة عن مناطق الإنتاج، وتسريع توصيلها بمصادر الطاقة؛
- إنشاء ثلاثة أحواض لزراعة الأعلاف، على مستوى كوركول، ولبراكنة، والترارزة، وتحفيز القطاع الخاص، عبر دعم البذور والأسمدة؛
- تحسين التحكم في المياه السطحية عبر بناء:

ا. 60 سدا صغيرا يمكن كل منها من ري ما بين 100 إلى 500 هكتار.

ب. 6 سدود كبيرة في 5 ولايات (تكانت، لعصابة، لبراكنة، غورغول، غيديماغا)»

كانت تلكم فقرة من العقد الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، سيكون تنفيذها كفيلا بتذليل جل العقبات التي تواجه القطاع الزراعي في البلد إن لم تكن كلها.

وأيا يكن الأمر فكما قال مصطفى كامل «إن الأمة التي لا تأكل مما تزرع ولا تلبس مما تصنع أمة محكوم عليها بالتبعية والفناء».

المعرض الوطني للتنمية الحيوانية..

النتـــائج و الآفـــــاق

إعداد محمد العتيق

تمتاز موريتانيا بثروة حيوانية كبيرة ففي سهولها الشاسعة تجوب مئات الآلاف من قطعان الماشية تقدر بملايين الرؤوس من أغنام و أبقار و إبل ،ميزة تخول للبلاد تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم و الألبان ومشتقاتها وهذه غاية تدرك بالتخطيط المعقلن و التسيير الفعال لهذه الثروة المتجددة التي مازالت تدار بطرق بدائية لا يراد منها الكسب المادي و لا النفع الاقتصادي للبلد ، ومن أجل تغيير هذا الواقع تسعى السلطات المعنية إلى تنمية كل الشعب الإنتاجية الممكنة في هذا القطاع الهام ،لذا تقرر تنظيم معرض سنوي للتنمية الحيوانية أقيمت نسخته الأولى في تمبدغة حيث وجد الفاعلون في القطاع و صناع القرار فيه و المستثمرين فرصة لعرض الأفكار و تلاقحها للخروج بحل ناجع يدفع بقاطرة التنمية الحيوانية قدما نحو تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي هذا الصدد يرى السيد محمد ولد نمين مستشار وزير التنمية الريفية ، رئيس اللجنة التحضيرية للمعرض الوطني للثروة الحيوانية، أن أهمية المعارض عموما تكمن في تسليط الضوء على القطاع المستهدف فتكشف النواقص و تخلق الحلول المناسبة لها و هذا ما حدث بالفعل في معرض الثروة الحيوانية في تمبدغة، حيث كان الهدف الأساسي من المعرض هو معرفة أسباب الخلل الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع و المتمثل في عدم استفادة البلاد من ثروتها الحيوانية الهائلة ،وجاء اختيار مدينة تمبدغة لإقامة المعرض الأول نتيجة لاعتبارات عدة من أهمها المقدرات الحيوانية الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة .

وأضاف أن المعرض كان فرصة للتواصل بين الفاعلين في القطاع حيث شارك فيه أغلب المستثمرين في الشعب الحيوانية وكذلك المنمين ملاك المواشي وتم تقديم ستين عرضا كل يعرض أفكاره وتجاربه في هذا القطاع وقامت وزارة التنمية

الريفية بتقديم عروض حول سياساتها و برامجها الهادفة إلى تنمية القطاع كما حظي المشاركون برؤية نماذج من حيوانات ذات مردودية عالية من السلالات المحسنة و الاستماع إلى عروض حول طرق إنتاجها ، وهكذا تم تحقيق الهدف الأساسي من إقامة المعرض.

ويشير السيد المستشار إلى أنه على هامش العروض تم تنظيم عدة ورشات في شتى الشعب الإنتاجية وتم الخروج بجملة من التوصيات و القرارات المهمة حيث تم إنشاء صندوق استثماري لدعم التنمية الحيوانية وستقوم السلطات بدعم هذا الصندوق بمبلغ مبدئي يقدر بـ ثمانية مليارات أوقية قديمة إضافة إلى أربع مليارات وضعها أصحاب المصارف تحت تصرف المستثمرين في التنمية الحيوانية على شكل قروض استثمارية ميسرة ،هذا علاوة على قرار إنشاء شركة وطنية تعنى بتنمية ودعم الشعب الإنتاجية الحيوانية ، وستشرف هذه الشركة في المستقبل على المشاريع الكبرى الاستثمارية في هذا القطاع مثل المسالخ ومصانع الجلود وبقية المشتقات الحيوانية ، كما تقرر في المعرض إنشاء مؤسسة للتحسين الوراثي، إذا يمكن القول هنا أن المعرض الوطني الأول للتنمية الحيوانية قد نجح نجاحا ملحوظا من خلال القرارات الكبرى والمهمة جدا التي تمخضت عنه، و نوه السيد المستشار إلى أن الوزارة عاكفة الآن على وضع اللمسات التنظيمية لتنفيذ القرارات و الإجراءات المتخذة ، و في الأخير يمكن الخروج من المعرض الوطني الأول للتنمية الحيوانية بملاحظات رئيسية أهمها أنه لأول مرة يلتقي كل الفاعلين و المستثمرين في وقت واحد و على أرضية مشتركة والخروج بقرارات كبيرة ومهمة لهذا الحد.

ويرى السيد الحسن ولد الطالب رئيس تجمع رابطات التعاونيات الرعوية أن فكرة إقامة معرض وطني للتنمية الحيوانية جاءت بناء على الأهمية القصوى التي تحتلها الثروة الحيوانية في البلد و هذه الأهمية هي التي تبرر الجهود المبذولة لتذليل العقبات التي تعترض تنمية القطاع و هنا يجدر التذكير بأن الخبراء الفرنسيين قبل الاستقلال وصفوا البلاد بأنها رعوية بامتياز وقد ظل سكان البلاد لسنوات عديدة لا يملكون من الموارد غير الثروة الحيوانية وفي التاريخ لم يكن للدولة الموريتانية من دخل سوى العشرات أو الضرائب على الحيوانات ، كما أن آخر دراسة قام بها البنك الدولي أوضحت أن ثمانين في المئة من الشعب الموريتاني يعتمد في عيشه على الثروة الحيوانية و أن هذا القطاع يوفر 250 ألف فرصة عمل كما يساهم بنسبة 38 في المئة من الدخل الإجمالي للبلد،

وأشار إلى أن تنظيم هذا المعرض أوضح أن السلطات بدأت تعي أهمية قيادة الاقتصاد

الوطني من أكبر الحلقات فيه وهو الثروة الحيوانية كما أنه دليل على أن مساعي السلطات العمومية تنصب في اتجاه تصحيح الأخطاء التي أقعدت هذا القطاع عن تأدية دوره كاملا في تنمية البلد، و بالنسبة للرابطات و التعاونيات الرعوية فقد جاء هذا المعرض تلبية لمطلبهم الدائم في تنظيم أيام تشاوريه للنهوض بالقطاع لذا قمنا بالمشاركة بفعالية في المعرض

من خلال مجموعة من العروض تضمنت جملة من الأفكار و الخطط نراها كفيلة بالنهوض بهذا القطاع قدما نحو التطور ، وبخصوص النتائج التي تمخض عنها المعرض الوطني الأول للتنمية الحيوانية نوه السيد الحسن ولد الطالب بالقرارات التي تم اتخاذها في ختام المعرض وخصوصا الصندوق الاستثماري الذي يبين من خلال حجم المبالغ التي ستودع فيه أن الدولة تولي أهمية كبيرة لتنمية و تطوير قطاع التنمية الحيوانية لتحقيق أقصى استفادة من ثروتنا الحيوانية ،كما أنها دليل على نجاح المعرض.

أما السيد محمد ولد المختار الملقب دون نائب في البرلمان الوطني عن مدينة تمبدغة فيقول: لقد مثل المعرض الوطني للتنمية الحيوانية الذي أقيم في تمبدغة خطوة جبارة تستحق التثمين وذلك لعدة أسباب ، فلأول مرة ينظم معرض خاص بالثروة الحيوانية ، كما أن هذا المعرض جسد اهتماما خاصا بهذا القطاع التنموي الهام في البلد عموما وفي المنطقة الشرقية بالذات.

وأردف لقد علق السكان في تمبدغة والمناطق الريفية التابعة لها أمالا كبيرة على هذا الحدث التنموي الهام الذي مكن من التعرف عن قرب على ما تزخر به المقاطعة من ثروة حيوانية ظلت لسنوات طويلة تعاني من مشاكل طبيعية ،مثل الجفاف و الحرائق وأخرى بشرية تتعلق بالاستنزاف المستمر للغطاء النباتي وغياب التغطية البيطرية الكافية و سيمكن المعرض من خلال القرارات الهامة التي اتخذت من الاستثمار في منتجات الثروة الحيوانية وحمايتها وتوفير الدعم اللازم للعاملين بها ، ومن المتوقع و الوارد أن تحظى مدينة تمبدغة وولاية الحوض الشرقي عموما بنصيب وافر من تلك الاستثمارات فجل ممارسات وأنشطة سكان هذه المدينة في الوسط الحضري والريفي لها علاقة بالتنمية الحيوانية حيث تتوفر المدينة على ثروة كبيرة من : الأغنام «الضأن _ الماعز» والأبقار والإبل ويؤدي القطاع الرعوي دورا محوريا في الحركية الاقتصادية للسكان سواء من

حيث مساهمته في توفير فرص التشغيل أو تحقيق اكتفاء ذاتي في مجالات اللحوم والألبان والمنتجات الحيوانية الأخرى ، وهذا ما حدا بالسلطات العمومية لاختيار مدينة تمبدغة لإقامة النسخة الأولى من المعرض الوطني للتنمية الحيوانية.

المشتقات الحيوانية ..

اهتمام متزايد للاستفادة القصوى من هــذه الثـــروة ومنتجــاتها

إعداد/ سارة الناجي

تتوفر بلادنا على ثروة حيوانية,كبيرة فوفق آخر التقديرات لهذه الثروة فإن عددها بلغ 21 مليون رأس من الأغنام و2 مليون و200 ألف رأس من الأبقار و1 مليون و 700 ألف رأس من الإبل.

وتشكل هذه الثروة ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الموريتاني وترقية تنمية هذه الثروة وزيادة منتوجها ودمجها بشكل فعلي في الاقتصاد من ضمن أولويات برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني من أجل زيادة القيمة المضافة للشعب الواعدة المتمثلة في اللحوم الحمراء والألبان والدواجن والجلود للاستفادة القصوى من هذه الثروة.

و ترتكز الرؤية الجديدة للتنمية الحيوانية في تشجيع تنمية حيوانية مكثفة منتجة ومنافسة وصالحة للمساهمة بشكل ملحوظ في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي مع الحفاظ بشكل مستديم على المصادر الطبيعية، ويرتبط الأمر بالرهان الكبير الذي وضعته الحكومة نصب أعينها ففي 2025 تتعهد بتنفيذ استراتيجية تقدم حلول ناجعة ومستحدثة للمشاكل التي تم تحديدها كمعوقات ونقاط ضعف كبيرة لقطاع التنمية الحيوانية.

إن ترقية تنمية الشعب الحيوانية من جهة وتثمين التنمية التكثيفية من جهة أخرى ستشكل المجالات الرئيسية لتدخلات السياسة الجديدة للقطاع والتي لا تستغني عن الاستفادة من الدعم في ميدان البحث وإنشاء البنى التحتية الملائمة للاستشارة الريفية والتمويل إضافة إلى الدعم الضروري في مجال التجارة والتأطير ووضع إطار تنظيمي ومؤسساتي مشجع ورفع العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية الحيوانية وضمان تحقيق هذا الهدف ويستوجب ذلك قلب

الأنماط الحالية للإنتاج من خلال المحاور الاستراتيجية التالية:

1- تعزيز القدرات المؤسساتية ويتعلق الأمر ب

- إعادة هيكلة المصالح البيطرية
- دعم الموارد البشرية للمصالح البيطرية لتنمية القدرات في مجال التفتيش وميادين الصحة الحيوانية ومعرفة الموارد الغذائية ذات الأصل الحيواني ومراقبة الأوبئة ومكافحة الأمراض
- إعادة تنظيم جميع أنشطة الصحة الحيوانية

2- تحسين وتأمين الأعلاف للمواشي، وتحسين المراعي الطبيعية و ترقية الإنتاج الوطني للأعلاف

3- ترقية وتنمية الشعب الحيوانية

وتضع الرؤية الإستراتيجية لهذا القطاع الفرعي إمكانات واسعة وغير مشغلة للشعب سواء تعلق الأمر بالتثمين أو التسويق اوالتنمية وهي تمر أساسا بإجراءات على مستويات مختلفة، يتعلق الأمر أساسا بالعمل على :

- مستوى الإنتاج من خلال تحسينه
- مستوى الصناعات التحويلية من خلال خلق الظروف الملائمة للتشجيع كإنشاء مراكز ومصانع للتجميع والتحويل
- التسويق من خلال إنشاء وبناء منشآت لتشجيع ولوج المنتجات إلى الأسواق

4- الوقاية والتعامل مع الآثار السلبية للجفاف

تأخذ الإستراتيجية في الحسبان كأولوية مختلف طرق الإنتاج و نظام التنمية الحيوانية

- يلعب هذا القطاع دورا رئيسيا في محاربة الفقر عبر تحسين دخل القرويين في تثمين الموارد الطبيعية
- يغطي حوالي 30 %من الاستهلاك الوطني من الحليب و100 % من اللحوم الحمراء
- يتوفر على إمكانات هائلة كبيرة للتكثيف عبر شعبه الأساسية ومشتقاتها
- إمكانات مهمة لتطوير قطاع الدواجن.

من أجل استغلال أمثل لثروتنا الحيوانية

وفي تصريح للدكتور أحمد سالم العربي مدير تنمية الشعب الحيوانية ونظام الرعي بوزارة التنمية الريفية أكد انه لا توجد إحصائيات رسمية تحدد حجم الثروة الحيوانية وإنما هناك أرقام تقديرية حيث تقدر الأبقار بحوالي 2 مليون ومائتي ألف رأس، وبالنسبة للغنم المعز والضأن 20 مليون ومائة ألف رأس في حين يقدر قطيع الإبل بمليون و600 ألف رأس، وبالفعل توصف هذه الثروة بأنها هائلة نظرا لعد د الرؤوس مقابل كل مواطن موريتاني حسب توزيع الثروة على السكان وهذا مقارنة مع دول الجوار ويعتبر توزيع الثروة مرتفع جدا سبعة مرات ضعف المتوسط في المنطقة، والمشتقات الحيوانية هي كل ما ينتج عن

الحيوان من لحوم وألبان وأظافر وجلود وقرون حتى روث الحيوان لأن عنده استخدامات كثيرة وكثيرة جدا في مجال السماد الطبيعي.

و يضيف ولد العربي للأسف لا نستغل نهائيا من هذه المشتقات إلا اللحوم والحليب وهذا يعتبر خسارة كبيرة كمثال يقول المدير الدابة عندما تذبح نأخذ لحمها فقط ونترك الجلد والأظافر والقرون ومحتوى البطن والدم وكثير من هذه الوسائل تستخدم بأشكال متنوعة وكثيرة حيث تستخدم في مجال الأسمدة و بعض الصناعات الأخرى وتنتج عنها قيمة مضافة، فاستغلال ما يسمى بالمشتقات الحيوانية الهدف منها هو خلق قيمة مضافة عالية للاستفادة القصوى من الحيوان ومن منتجاته وهذا يتم عن طريق استخدام بعض الصناعات التحويلية البسيطة كدباغة الجلود وغيرها وهذا مازال ينقصنا فمن اللازم أن تكون هناك بنى تحتية من أجل الاستغلال الأمثل ويكون هناك فنيين عاليين وطنيين ومهندسين لديهم الخبرة للتمكن من هذه الصناعات ولاشك أنه توجد إرادة سياسية لترقية هذا القطاع ولاشك أن قضية الإرادة السياسية مسألة ضرورية لكنها ليست كافية لوحدها لابد من وجود مصادر بشرية ومالية.

وقد تحدث رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه الأخير عن إنشاء صندوق دعم للتنمية الحيوانية وهي فكرة جيدة وخطوة موفقة يحتاجها القطاع لأن وجود هذا الصندوق الخاص سيسد بشكل أو بآخر الثغرات ويحل مشاكل كانت تحول دون تطور ورقي التنمية في هذا القطاع الرعوي الهام.

وهناك مسألة أخرى تجدر الإشارة إليها تتعلق بالمصادر البشرية إذ لا يمكن تنمية البلد وترقية الثروة الحيوانية إلا بوجود مصادر بشرية بالكم والكيف تكون مؤهلة وذات كفاءة عالية وخبراء في مجال البيطرة ،حيث انه من الملاحظ ومنذ العام 2003 لم يوجه أي طالب موريتاني إلى الخارج ليتكون في مجال البيطرة وبالمقابل يتقاعد الكثير من الأطر البيطريين ويشير تقرير للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية أن موريتانيا تحتاج ل 180طبيب بيطري لتتماشى مع النظم العالمية.

فضاءات الراحة للمواشي

محطات للتسويق وتسهيل التبادل التجاري في مجال الثروة الحيوانية

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

من أجل تحقيق أفضل تثمين لإنتاج الثروة الحيوانية لبلادنا وتسهيل ولوج المواشي إلى الأسواق، تم إنشاء فضائين لراحة هذه المواشي الموجهة للبيع، بفضل تدخل المشروع الإقليمي لدعم الرعي بالساحل على مستوى ولايتي لعصابة ولبراكنة.

ويستهدف الإجراء تحديدا إقامة محطة راحة في كل من «أفام لخذيرات» شرق مدينة كيفة التابعة، لبلدية «أغورط» بولاية لعصابة، إلى جانب فضاء آخر في منطقة «أرويبينة» الواقعة على بعد 25 كلم غرب مدينة ألاك والتابعة لبلدية «أغشوركيت» بولاية لبراكنة.

وتشكل هذه الفضاءات محطة لاستقبال المواشي الموجهة للتسويق نحو الأسواق الكبيرة لنواكشوط ونواذيبو وحتى نحو الدول المجاورة التي تستقبل هذا النوع من صادراتنا، وهي فضاءات مهمة لتمكين هذه الحيوانات التي تنقل على مسافات تزيد على 1200 كلم من المحافظة على راحتها وقيمتها التسويقية.

محطة توقف وسوق للماشية

وبحسب الدكتور إدريسا ديارا، المنسق الوطني للمشروع الإقليمي لدعم الرعي بالساحل، فإن هذه الفضاءات تلعب دور المحطات التسويقية للماشية التي تمكنها من الراحة وهي تعبر طرق بطول مئات الكيلومترات نحو الأسواق، إلى جانب دورها كأسواق للماشية بذاتها.

وأضاف الدكتور إدريسا ديارا، أن هذه الفضاءات أصبحت تتوفر على المستلزمات والبنى التحتية التي تمكنها من لعب دورها، معتبرا أنها تتموقع في مجال طبيعي فسيح ومفتوح وهو ما يناسب وضعة مثل هذه الأسواق.

وأشار إلى أن هذه الفضاءات تحتوي مكاتب للجنة التسيير، وكذلك نقطة بيطرية للصحة الحيوانية، وعنبر كبير للراحة بغطاء من الأسمنت المسلح على طول ما بين 10 إلى 12 مترا، وبئر وخزان

مائي، مبينا أن هذه الفضاءات توجد على مسافة قريبة نسبيا من محور طريق الأمل، أي بخطوات قليلة من الطريق المسفلت.
مضيفا أنه تم أيضا وضع متاريس رملية لتمكين الشاحنات من تفريغ حمولتها بطريقة ملائمة ويسيرة وبأمان.
واعتبر منسق المشروع الدكتور إدريسا ديارا، أن هذه الفضاءات تقدم كذلك عديدا من الخدمات والفرص لصالح الفاعلين في مجال تسويق وتصدير المواشي والحيوانات إلى الأسواق المحلية أو الخارجية بوجود مواشيهم في هذا الفضاء الطبيعي المفتوح الذي يضمن لهم الراحة وتقييم ممتلكاتهم في كل محطة من محطات الطريق نحو السوق، وتوفير خدمات الصحة الحيوانية والتغذية التي تمكن الحيوانات من المحافظة على قيمتها السوقية وكذلك الخدمات التي يحتاجها المتسوقون أنفسهم من باعة وملاك ومشترين خصوصا أنهم يحتاجون بإلحاح لهذه الخدمات في ظل المسافة الطويلة التي تجتازها هذه الحيوانات نحو الأسواق خدمة للمنمين.
وأوضح الدكتور إدريسا ديارا، المنسق الوطني للمشروع الإقليمي لدعم الرعي في الساحل أن من أهداف هذه الفضاءات توفير بيئة مناسبة لراحة الحيوانات وعمليات التبادل والتسويق بين مختلف الفاعلين في مجال تجارة وبيع المواشي، مشيرا إلى أنهم حرصوا في المشروع من أجل تحقيق هذه الأهداف على توفير الإنارة من خلال الطاقة الشمسية، وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب، معتبرا أن هذه البنى التحتية هي مكاسب للمنمين لتثمين هذا المورد الوطني من الثروة الحيوانية.
واعتبر أن لجنة التسيير الخاصة بهذه الفضاءات تسعى لدمج الفاعلين في الشعب الحيوانية في المجال التجاري الخاص بالحيوانات والمواشي، مضيفا أن المشروع يأمل أن تكون لهذه الروابط دور في التسويق لتحمل تكاليف تسيير مثل هذه الفضاءات في المستقبل.
وأشار إلى أن المشروع يأمل كذلك أن تلعب البلديات التي تتبع له فضاءات الراحة دورها في تسيير المرافق والبنى التحتية المنجزة من طرف المشروع على مستوى هذه الفضاءات، وهي مناسبة وجه من خلالها الشكر لعمد البلديتين اللتين تتبع لهما هذه الفضاءات، لاهتمامها الكبير بالخدمات والدور الذي تعلبه في هذا المجال.
واعتبر المنسق الدكتور إدريسا ديارا أنه على مستوى فضاء الراحة الخاصة ببلدية «ارويبينة» بولاية لبراكنة، فإنه من المفروض أن هناك خبرة وتجربة تراكمية في مجال تسيير مثل هذا النوع من الأنشطة في ظل وجود مسبق للمياه.
وأضاف المنسق أن الفضاءات في حقيقتها تمثل أداة مهمة تم وضعها لخدمة الفاعلين لتنظيم أفضل لمجال عملهم و ستكون نقطة جذب لخلق موارد تسمح بالاستدامة في المستقبل، مبينا أن لجنة التسيير الخاصة بالفضاءات عليها أيضا أن تثبت أسعار الخدمات للمحافظة على الحيوانات إلى جانب تحديد نظام وقواعد العمل والأولويات على اختلاف أنواعها.
وبيّن منسق المشروع الدكتور إدريسا ديارا، أن تكلفة إنجاز فضاء واحد لراحة الحيوانات يكلف ثلاثين مليون أوقية في حين أن إنجاز سوق للمواشي يكلف ما يناهز سبعين مليون أوقية.
وأضاف أنهم في المشروع يعتبرون أن الفضاءات نقاط لتسهيل إنجاز صفقات البيع والشراء بين المتعاملين في مجال تجارة المواشي والحيوانات، فمن يشحن الحيوانات انطلاقا من مناطق تواجدها الرئيسية في ولايات الحوضين ولعصابة بإمكانه إيجاد فضاء للتوقف والراحة في «أرويبينة» في ألاك وستكون هناك أيضا فرصة للبيع لتجار آخرين يكملون مهمة البيع في نواكشوط، ليعود أولئك التجار من «أرويبينة» إلى الحوضين ولعصابة مرة أخرى لاستجلاب شحنات أخرى من المواشي والحيوانات وهكذا. معتبرا أن أول خبرة في هذا المجال بشبه المنطقة يتم تطبيقها من طرف المشروع ولتكون موريتانيا البلد الأول الذي يعتمد هذه الآلية، يضيف منسق المشروع.
وخلص المنسق الوطني للمشروع الإقليمي لدعم الرعي في الساحل الدكتور إدريسا ديارا، إلى أن المشروع بهذه الفضاءات يحقق إنجازا وطنيا معتبرا لتثمين الثروة الحيوانية للبلاد وتسهيل وتسيير جانب مهم من عائدات هذا المورد.

الثروة الحيوانية و الزراعة..

هل تحل التنمية المندمجة محل التنمية التقليدية؟

سيدي محمد متالي

بات خيار التنمية المندمجة من أكثر الموضوعات تناولا في إطار تطوير الثروة الحيوانية.. و ذلك لما له من إيجابيات في الحفاظ على هذه الثروة..

و لاشك أن متابعة الماشية صحيا وضمان التغذية السليمة لها.. يعتبر من الاهتمامات الأساسية عند المنمين.. كما أن تدوير المواد التي تنتج عن الماشية لها دورها في المدخلات الزراعية التي تطور الزراعة..

فكيف يتم التكامل بين شقي القطاع الريفي.. الزراعي منه و الحيواني...؟ يكاد يجمع المهتمون بالتنمية الحيوانية وبالقطاعين الزراعي والحيواني أن تجربة التنمية المندمجة تُعد أحسن طريقة لتنمية القطاع الريفي.. وصموده أمام التقلبات المناخية التي تؤثر سلبا على القطاع..

إيجابيات التنمية المندمجة:

أكد الدكتور البيطري عبد الله السالم لـلاه، في لقاء له مع مجلة الشعب أن أحسن طريقة لمتابعة الماشية و حفظها من الأمراض.. تتمثل في التنمية المندمجة التي تجمع بين نشاطي الزراعة و التنمية الحيوانية..

حيث تتم زراعة الأعلاف جنبا إلى جنب مع المحاصيل الأخرى و اتخاذ فضلات الحيوانات أسمدة عضوية.. إذ أن هذه الطريقة فيها من الإيجابيات ما يلي:

- الحفاظ على الماشية من أكل القمامة التي تختزن كثيرا من الطفيليات الضارة.. و التي تنتج عنها أمراض كثيرة للماشية.
- ضمان الغذاء للماشية من النبات الأخضر الطري على مدار السنة.. مما يساعد على تسمين الماشية و إدرار ألبانها بطريقة جيدة و مضمونة..
- تأمين الماشية من الضياع و من اللصوص الذين يكثر سطوهم على الماشية في المناطق الحدودية..
- انتقاء النبتات الغنية بالآزوت والمغذية للماشية بحيث يتحكم المنمي في تلك الأنواع النباتية.. حتى تبقى الماشية أكثر إنجذابا إلى المادة المغذية..

أما الدكتور سالم فيرى أن هذه التجربة تجعل المزارع أكثر ارتباطا بحقله على مدار السنة.. فبعد حصاد المحاصيل يعمد المزارع إلى قطيعه فيتركه يرعى في الحشائش التي يحويها الحقل لفترة ما بين الدورتين الزراعيتين.. و عند ذلك تساعد هذه التجربة على تحفيز التربة بسماد عضوي أكثر إيجابية من سماد اليوريا الكيمياوي. الذي قد يتعب التربة و يزيد نسبة الملوحة فيها..

بعض تجارب التنمية المندمجة في منطقة شمامه:

شهدت السنوات التي قلت فيها التهاطلات المطرية في المناطق الرعوية إقبالا من المنمين على زراعة الأعلاف في شعبة الزراعة المروية.. كما شهدت ظاهرة الاستفادة من الحشائش الناتجة عن زراعة بعض المحاصيل كالأرز و القمح في تعويض المراعي التي تفتقدها الماشية في المناطق الرعوية..

و هكذا أقبل منمو الأبقار في مقاطعات كرمسين و روصو و اركيز و بوغي و كيهيدي.. على الاستفادة من حشائش الحقول التي كانوا في السابق يعمدون إلى حرقها لتنظيف المساحات الزراعية..

كما جرّب بعضهم زراعة العلف في مساحات زراعية.. كتجربة المزارع محمدو يوسف، في منطقة (امبرواجي)، مقاطعة اركيز، الذي يقول إنه وفر (خريفا) صناعيا لعشرات الأبقار خلال ثلاثة أشهر.. عن طريق مضخة مائية و في مساحة زراعية لا تتجاوز عشرة هكتارات..

ويتحدث مزارعون في كرمسين عن تجارب من هذا القبيل، خاصة المنمي محمد بتياه الذي يقول إنه عاين تجارب ناجحة من زراعة الأعلاف في بعض دول الجوار كانت كفيلة بإقناعه بهذا النوع من التنمية الحيوانية..

ولا شك أن المنمين الموريتانيين الذين يقبلون الآن على تطوير وترقية التنمية الحيوانية سيجدون في هذه التجربة ضالتهم المنشودة إذا ما وجدوا بعض التأطير و التكوين من الجهات المختصة..

جهود متواصلة لتطوير قطاع الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي

إعداد: محمد عينينا أحمد الهادي

يشكل قطاع الزراعة أولوية كبيرة ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الهادف إلى تسريع وتيرة تثمين مقدراتنا وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والعمل على تحقيق نمو مستدام للإنتاجية والإنتاج الزراعي الرعوي.

وانطلاقا من هذه الرؤية فقد تضمن بيان السياسة العامة للحكومة المقدم من طرف معالي الوزير الأول السيد محمد ولد بلال أمام الجمعية الوطنية منح الأولوية لتطوير منظومات الإنتاج الزراعي الرعوي وعصرنتها ودمجها، بالإضافة إلى تشجيع التنويع الزراعي الرعوي من خلال تنمية شعب زراعة الخضروات والقمح والكلأ والزراعات المطرية.

وأوضح معالي وزير التنمية الريفية السيد أدي ولد الزين، في تصريحات سابقة له أثناء زيارته لبعض مزارع التعاونيات النموذجية في مركز دار البركة بولاية لبراكنه، أن برنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية يعطي الأولوية للقطاع الزراعي ويدعو لتوظيف قدراتنا المحلية واستغلال مؤهلاتنا وما لدينا من إمكانات لنكافح الفقر ونعتمد على جهودنا الذاتية لضمان النهوض بالقطاع الزراعي، وبين أن القطاع سعيا منه لتشجيع المزارعين، عمل على تحسين نوعية وكمية الإنتاج من خلال اتخاذ جميع التدابير اللازمة في إطار الحملة الزراعية 2020-2021 وذلك عن طريق:

- فك العزلة عن مناطق الإنتاج؛
- إعداد أفضل لمواجهة خطر الجراد المهاجر؛
- حماية المزارع من خلال توزيع أسلاك شائكة؛
- استغلال المياه السطحية والحفاظ على التربة؛
- مكافحة الطيور الآكلة للحبوب وآفات المحاصيل الأخرى؛
- التموين المنتظم للمدخلات الزراعية ذات الجودة المطلوبة وبأسعار مدعومة؛
- بناء أسواق حديثة مزودة ببنى تحتية لحفظ المنتجات.

ونظرا لما خلفته جائحة كوفيد 2019 من تداعيات وما نتج عنها من إغلاق الحدود وتعليق الرحلات فقد بادرت وزارة التنمية الريفية من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية على المدى القصير باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان زيادة مطردة للمساحات القابلة للاستغلال والعمل على توفير المياه طوال السنة عن طريق شق قنوات الري وتنظيف المحاور المائية، وتأمين النفاذ إلى المدخلات الزراعية وتقديم الدعم لتوفير خدمات الحصاد ولأشغال صيانة التربة.

وقد استصلح القطاع العديد من البنى التحتية المائية والزراعية، كما رمم مساحات كبيرة تقدر بأكثر من 10 آلاف هكتار في ولايات الضفة بكلفة بلغت مليار أوقية، هذا في الوقت الذي سجل مناطق الزراعة المطرية بناء وإعادة تأهيل أكثر من خمسين سدا في عشر ولايات والعشرات من الحواجز الرملية بكلفة إجمالية قدرها 900 مليون أوقية، إضافة إلى العديد من البرامج لاقتناء البذور التقليدية وبيع 22 ألف طن من المثقلات الزراعية المدعومة وتقديم معدات زراعية وتسييج أكثر من 500 كلم.

وبخصوص زراعة الخضروات هناك خطة

طموحة لتطوير هذا القطاع من خلال استصلاح مساحات لزراعة الخضروات على مساحة قدرها 3 آلاف هكتار وتأطير وتجهيز المنتجين ودعمهم في مجال النقل والتسويق والإنتاج.

وتقدر لجنة تنمية تطوير الزراعة والمجلس الزراعي المساحات المستصلحة في مجال الزراعة المروية ب 70 ألف هكتار والقيام بحملتين زراعيتين والتحكم الكامل للمياه على طول الضفة بما في ذلك مناطق فم لكليته واركيز.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن كل المساحات المستصلحة قد تحسنت بصورة ملحوظة منذ2020 مما زاد من الأراضي الصالحة للزراعة بفضل استصلاح 3894 هكتار إضافي أي نسبة 68 % من أصل 5760 هكتارا التي كانت مقررة أصلا.

وستتواصل خلال سنة 2021 هذه التوجهات الإستراتيجية لزيادة المساحات المستصلحة وتسريع إنجازها وترميمها، حيث أنه من المقرر استصلاح 16 ألف هكتار بالإضافة إلى معالجة أكثر من مائة محور مائي جديد وصيانة الطرق الريفية التي سيتم بناؤها على طول مناطق الإنتاج.

وفيما يتعلق بالزراعة المطرية ستقوم الحكومة باقتناء سبع فرق لتسوية الأرض والتجهيزات الزراعية وإدخال التقنيات الجديدة وإنجاز 17 كلم من الممرات الجبلية لفك العزلة وتوفير 850 كلم من السياج لحماية الزراعة.

وبخصوص زيادة الميزانيات المخصصة لهذه الإصلاحات، تم منح القطاع 3.6 مليار أوقية قديمة للقطاع الريفي بالنسبة لسنة 2021 أي ما يمثل زيادة 130 % بالمقارنة مع ميزانية 2019، كما تضاعف مستوى تنفيذ المشاريع والبرامج الممولة من طرف الشركاء من 35 % مع نهاية 2019 إلى 75 % مع نهاية 2020.

كما دعم قطاع التنمية الريفية موضوع تحسين السلالات الحيوانات من خلال إنشاء مزارع نموذجية بمساحة قدرها 2000 هكتار، لأجل إنتاج علف المواشي في إطار تنفيذ برنامج «أولوياتي الموسع» لفخامة رئيس الجمهورية بمشاركة المزارعين والمستثمرين في القطاع الخصوصي، إضافة إلى إنجاز أكثر من 65 نقطة مائية رعوية من طرف القطاع وتسهيل نفاذ المواشي إلى هذه المراعي في المناطق البعيدة، إضافة إلى 30 نقطة مائية أخرى في طور الإنجاز بالقرب من مناطق الرعي.

وتظهر وضعية أشغال الاستصلاح لوزارة التنمية الريفية للفترة من 2019 - 2021 حسب القطاع ما يلي:

- إنجاز 68 % من أشغال استصلاح 5726.هكتار واستئناف الأشغال في 5800 هكتار أخرى؛
- إنجاز الأشغال في 2300 هكتار في المزرعة النموذجية في بوكي؛
- استصلاح 3500 هكتار في بحيرة الركيز بنسبة إنجاز تجاوزت 48 %؛
- إنجاز مجرى في بحيرة لعويجه في اركيز على امتداد 41 كلم بنسبة إنجاز وصلت 100 %؛
- إنجاز مجرى كوندي في دار البركة 36 كلم بنسبة إنجاز 95 %؛
- إنجاز وتعزيز جسر كيهيدي بنسبة 90 % وإعادة تأهيل بحيرة امبليل بنسبة 95 %؛
- إنجاز أشغال صيانة محاور مائية في عشرة محاور على 52 هكتار؛
- انطلاق أشغال إعادة فتح محاور مائية للري على امتداد 4000 هكتار في كوندو وديو وانغالانغ كوندي؛
- إعداد أشغال استصلاح محورين في اترارزه وإعداد دراسة استصلاح محاور مائية في نفس الولاية على امتداد 117 كلم؛
- إعداد دراسة هيكلية لإنجاز سد لنقل المياه للاستخدام المتكرر من جنوب إلى وسط موريتانيا منطقة أفطوط الشرقي؛
- فك العزلة عن مناطق الإنتاج من خلال إنجاز سبع ممرات في اترارزه وصيانتها؛
- إعداد أشغال إعادة تأهيل طريق بوكي امبيو (62 كلم) وأخرى في كيهيدي؛
- التحضير لإعادة تأهيل جسر سينتيان وإنشاء 3 منشآت تحكم وتدعيم جسر أروى وإعادة تأهيل منحدري أروي ودار البركة.

حضور الماشية في الثقافة الموريتانية

النبهاني ولد أمغر

إذا كانت مصر هبة النيل كما يقال، فإن هذه البلاد بمختلف أجزائها ومناطقها تعتبر «هبة الماشية»، فمنذ بداية تاريخ هذا الحيز الصحراوي الساحلي، كان للماشية دورها الطاغي في كل تفاصيل الحياة، لقد كانت الماشية في هذه الربوع ولا شيء غيرها.. وشكلت العامل الأبرز في بقاء الإنسان في هذه البيئة القاسية؛ فمنها أكل الناس وشربهم، ومن صوفها تنسج البيوت المختلفة الألوان والأحجام يقيم فيها الناس ما شاءوا وإذا أرادوا الرحيل كعادتهم تتبعا لمساقط المطر وظنان الكلأ قوضوها وحملوها، ومن جلودها يصنعون الملابس والأغطية والنعال، وفوق ظهورها تُجسر المسافات الطويلة العريضة فيبلغ الراكب مشارق الأرض ومغاربها، وتحمل للناس الأثقال إلى بلد لم يكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس، ومن فوق صهواتها فتحت بلدان وهزمت جيوش وأخضعت أمم، إلى غير ذلك من الأمور الملحة في حياة القوم التي كان لهذه الماشية حضورها في أدق جزئياتها.

إن هذا التاريخ الحافل بالعلاقة العضوية الحميمية بين الإنسان وماشيته، يفسر هذا النزوع الفطري للموريتاني إلى الماشية، ونشدان الراحة في أكنافها، واختصار الصحة والسعادة في «قعب» أو «تاديت» من لبنها، وقطع من لحمها، فضلا عن اعتبارها قطاعا اقتصاديا مربحا أهلا لأن يستثمر فيه وحريا بكل ما ينفق عليه.

إن نظرة لمكونات البيت في هذه الربوع خلال غابر الأزمان، تعطي صورة عن حضور الماشية فيه.

وكان للماشية حضورها الطافح في ثقافة أهل هذه البلاد بمختلف تفاصيلها، تستوي في ذلك الثقافة العالمة والثقافة الشعبية، ولا شيء أدل على ذلك من بيت العلامة الأكبر ونحوي هذه الصحراء الأبرز: المختار ولد بونه، رحمه الله، والذي يعتبر شعارا لأهل هذه البلاد يحملونه معهم حيثما يمموا:

قد اتخذنا ظهور العيس مدرسة
فيها نبين دين الله تبيانا

إن هذا الارتباط وهذا الحضور أمر ماثل في كل شيء.

لقد كان طالب العلم يفارق أهله طلبا للعلم لا يصحبه إلا لوحه وكتبه وناقته أو بقرته، وإذا كان وراء كل طالب علم شيخ أفاض عليه من معارفه المتنوعة، فإن وراءه أيضا ناقة أو بقرة ظلت توفر له من رسلها ما يقيم به أوده ويعينه على التحصيل العلمي في ظروف صعبة.

وقد عكس شعر هذه البلاد بشقيه الحساني والفصيح، حجم حضور الماشية في الثقافة الموريتانية؛ فشاع افتتاح القصائد بوصف النوق والجمال والجياد العتاق، والتغني بأشكالها وقدرتها على قطع المهاوه والمفاوز في صحراء يتيه بها القطى، كما سلك الشعراء طرائق أخرى قددا في علاقتهم بماشيتهم، فنجد شاعرا مثل لمرابط امحمد ولد أحمد يور، يجرد من جمله «الوغره» مخاطبا يحاروه ويبثه ما في حنايا صدره، يقول:

يا»لوغرَ»راع ذاك
حاس سبت لهلاك
نعرف عنك يرعاك
مستَفْتِرْ والوغرَ
او فالسّن اكبرت اوماك
مسّك هاك ابْغرَ
غير أل هَندَزْ هاك
يالوغرَ..... لا سغرَ

ومن أجمل تجليات علاقة الشعراء بماشيتهم، تصويرهم لمواسم الخصب حين يتوفر الماء والعشب وتخضرُ السهول الفسيحة، وتغص الغدران بالأنعام من كل جنس؛ فيلذ العيش ويكون الحي جيرة، ولعل طلعة العميد محمدن ولد سيدي ابراهيم، خير معبر عن ذلك، يقول:

الدهر ألاجيل و را جيل
إقلب ذاك الكان أكبيل
يعرف لانسان وذ ثقيل
إ أثر ذاك اعل الانسان
ابرهان ودليل أدليل
مارتها يالحي السبحان
امنادم يعرف كان إجيل
امبجان الدهر ألّ كان
فيه الفركان الناس اتعيل
للفركان العند امبجان
متلاحك تندغ واكماليل
لحسك تشاهك والنيران
والحيوان امكرع فالسيل
ماه محتاج أعل حسيان
اتلاميد اللوغه و اخليل
تكر و اتلاميد القرآن
واعليات أيام الرحيل
احجبهم تتخالف للوان
ولاينشاف ارحيل ابلاخيل
وفلوقات اتشال فرسان
وجاه اليوم افتو المقيل
مارظل ڤ لار مكان
إوحد بالرب الجليل

وإحقق تقليب الزمان.

ومن بديع شعر القوم في هذا المنحى، ما نقلوا من خلاله صورا ناطقة لعالم رعاة الماشية، ويومياتهم في مرافقة تلك المواشي والانغماس في عالمها المترع بالأصالة، وقصيدة الشيخ محمد عالي ولد عدود، متفردة في تصويرها لتلك العوالم، يقول:

وبيداء تيها لا توافق قاصدا
بها الأسد فوضى والسليكيُّ راصدا
يصُدُّ صداها صاحبَ الذَّوْدِ ناشدا
ويعدو عداها طالبَ الرَّعي راشدا
تيممتُ مجهولاتها غير خائفٍ
كأنيَ في جمع من الناس واحدا
أبادر شُعثا لا يُوالون منزلا
صلابَ العُجى لا يتّقون الأساودا
ترى كل طاوٍ أصحَل الصوت شاحبٍ
حرامٌ عليه أن يزورَ المساجِدا
يُبادرُ قودا بالموامي هواملا
يحاكين في تلك الموامي الأوابدا
يُراشي إذا جنّ الدُجى بكراتها
إذا بركتْ ياوي إليهنّ ساجدا
وقد شد منها هاديات طرائفا
بمَرخ وخلىَ تاليَاتٍ تَلائدا
إذا روحوها حدّثوا عن غريبها
تذاكر طلاب العلوم الشواردا
فهذا روى عن من رآها تواترا
وهذا روى عن من رآها مفاردا
ترى القوم فيها بين عالٍ ونازل
ومضطرب مثنى ثُلاثَ وواحدا
وقد قوضوا قبل الشروق خباءهم
فردوا له سفعاء فدعاء فاقدا
على ذي سماةٍ أخرم الأنف خاشع
تعود ألاّ يبرح الدهر ناشدا
فجاءت به والليل مُرخٍ سدوله
ولا صوت إلا العائذات عوائدا
تبيت بجمع منهمُ متوافر
وتصبح في قفر من الأرض واحدا.

الريف.. مدينة البادية

بقلم: منير محمدن إخليه

عندما بدأت الهجرات الهائلة من الريف إلى المدن بعد التطور الصناعي وانتعاش الاقتصاد فيها، لم يكن أحد يتصور أن البشرية ستعود أدراجها بعد حين، في رحلة معاكسة من المدن إلى الريف، بعد أن تبين أن تلك الوفرة الاقتصادية والتوفر الكبير لفرص العمل في المدن له ضريبة مكلفة تتمثل في الضغط النفسي والمعاناة من إيقاع الحياة السريع الذي لا يرحم..

لقد أدرك الناس حول العالم ما للريف من مزايا تتمثل في الراحة النفسية والهدوء والسلام الروحي، الشيء الذي يعتبر مفقودا تماما في المدن الكبيرة، وإلى ذلك فإن الريف لا يخلو من فرص للإنتاج الاقتصادي، تتمثل في مجالات الزراعة والتنمية الحيوانية، وحتى التنقيب عن المعادن، ولكن ما هو الريف وما الفرق بينه وبين البادية، وما الفرق بينه وبين المدن؟

جاء في لسان العرب لابن منظور:

«الرِّيف: الخِصْبُ والسَّعةُ في المَأكل، والجَمْعُ أَرْياف فقط. والرِّيف: ما قارَبَ الماءَ مِنْ أَرض العَرَبِ وغَيْرِها، والجَمْعُ أَرياف ورُيُوف. قال أبو مَنْصور: الرِّيف حَيْثُ يَكونُ الخِصْبُ والمِياهُ. والرِّيفُ: أَرض فيها زَرْعٌ وخِصْب. ورافَتِ الماشِيةُ أَي رَعَتِ الرِّيفَ»

وعلى هذا فالريف كلمة تحيل إلى معاني الخضرة والخصب، وهو عند العرب قديما معدود من الحضر، جاء في لسان العرب:

«والحَضَرُ والحَضَرَةُ والحاضِرَةُ: خِلافُ البادِيَة، وهِيَ المُدُنُ والقُرَى والرِّيفُ»

ويدل على هذا المعنى ما جاء في كتاب سمط اللآلي في شرح أمالي القالي:

«والأعرابي إذا قال: قدمت الريف، فإنما يريد الحضر».

وكذلك ما جاء في كتاب الرسائل للجاحظ:

«وترى الأعراب تحنُّ إلى البلد الجدْب، والمحل القفر، والحجر الصُلد، وتستوخم الرِّيف، حتّى قال بعضهم:

أتجلين في الجالين أم تتصبَّري
على ضيق عيش والكريمُ صبورُ
فبالمصر بُرغوثٌ وحُمّى وحصْبة
ومُوم وطاعونٌ وكلُّ شُرورُ
وبالبيد جوعٌ لا يزال كأنّه
رُكامٌ بأطراف الإكام يمور»

فالعرب تفرق بين المدن والريف والمزالف والبر؛ فالمدن أكبرها وألصقها بالتحضر، يليها الريف ثم المزالف «قُرَى بَيْنَ البَرِّ والرِّيف» ولعلها هي التي يطلق عليها المَشارِف: «قُرَى مِنْ أَرض اليَمَن، وَقِيل: مِنْ أَرض العَرَب تَدْنُو مِنَ الرِّيف» وإليها تنسب السيوف المشرفية. أما البر فهو البادية.

وكان العرب من أهل البادية يستوخمون الريف لعدم صلاحيته لتربية الإبل، التي هي ماشيتهم المفضلة، ذلك أن البعوض والذباب المنتشر في أماكن المياه والخضرة يسبب مشاكل كبيرة للإبل، ويسمى الواحد منها حينئذ (أذب) أو (مذبوبا).

وفي أشعارهم يقارنون بين الريف وصحاري البادية مفضلين الأخيرة على الأولى، ومن ذلك قول أبي العطاف الغنوي:

أقول لميمون وقد حن حنة
إلى الريف واغمرت عليه الموارد
سيكفيك ذكر الريف ضب ومذقة
وبيت بو عساء الجنينة فارد
وريح بنجد طيب نسماتها
وأسود من ماء العذيبة بارد

وإذا كان أهل البادية من سكان الصحاري ورعاة الإبل يستقذرون الريف ويستوخمونه لعدم صلاحيته لتنمية إبلهم، فإن سكان المدن يرون فيه الصفاء والنقاء والسكينة والوداعة والسلام من الأوبئة والأمراض، فهو بالنسبة لهم كالبادية بالنسبة لسكان الريف، بل إنهم يطلقون عليه اسم البادية، فيضمونه للبر كما يضمه أهل البادية للحضر، ولا غرابة أن نصادف من حين لآخر من يشيد بطهر الريف وصفائه وجماله مستشهدا بقول المتنبي:

حسن الحضارة مجلوب بتطرية
وفي البداوة حسن غير مجلوب

وكثيرا ما نجد الشعراء يتغنون بجمال الريف ونقائه، ويشيدون بمزاياه في أشعارهم، يقول بدر شاكر السياب في قصيدة «ذكريات الريف»:

تذكرت سرب الراعيات على الربى
وبين المراعي في الرياض الزواهر
ورنات أجراس القطيع كأنها
تنهد أقداح على ثغر شاعر
أقود قطيعي خلفهن محاذرا
وانظر عن بعد فيحسر ناظري
وما كنت لو لم اتبع الحب راعيا
ولا انصرفت نحو المروج خواطري
إليها طويت الليل بالليل صابيا
وطارتها (مستهونا) بالمخاطر
وقبلت حتى البهم لما رأيتها
تقبل تلك البهم قبلة ثائر

ويقول محمود غنيم في قصيدته «جمال

الريف»:

زعموكَ مرعًا للسوام وليتَهم
زعموكَ مرعًا للعقول خَصيبًا
فهيَ القرائحُ أنتَ مصدرُ وحيها
كم بتَّ تُلهم شاعرًا وخطيبا
حيَّيتُ فيكَ الثابتين عقائدًا
والطَّاهرينَ سرائرًا وقُلوبا
والذَّاهبات إلى الحقول بواكرًا
يمشي العفافُ ورائهنَّ رقيبا
سلبتْ عذاراكَ الزهورَ جمالَها
فبكتْ تريدُ جمالَها المسلوبا
كسَت الطَّبيعة وجهَ أرضكَ سُندسًا
وحبتْ نَسيمَكَ إذ تضوَّع طيبا
بسطٌ تظلَّلها الغصون كما انحنَت
أمٌّ تقبِّل طفلَها المحبوبا
في الرِّيف فتيانٌ تسيل جباهُهم
عرقًا فيصبحُ لؤلؤًا مثقوبا
لا فتيةٌ مردٌ بأيدٍ بضَّةٍ
في كلِّ يومٍ يلبسونَ قشيبا

ولئن كان نهار الريف ساحرا بألوانه الزاهية ونباتاته البهيجة، فإن ليله لا يقل سحرا بهدوئه الأخاذ وراحته المسكرة، يقول الشاعر السعودي محمد بن علي السنوسي:

الليل في الريف غير الليل في المدن
فافتح ذراعيك للأرياف واحتضن
واستقبل الليل فيها إنه ملك
ضافي الجناحين يغري العين بالوسن
كأنه فيلسوف مطرق عجبًا
مما يرى في حياة الناس من درن
أو شاعر عبقري الفكر منغمر
في لجة الوحي لا يدري عن الزمن

ولم يكن الاهتمام بالريف مقصورا على الشعراء، بل إن غيرهم من كتاب الرواية والمقالة قد وجدوا في حياة الريف ومناظره مادة ملهمة وموضوعا خصبا للكتابة، مثل رواية زينب لمحمد حسين هيكل ويوميات نائب في الريف لتوفيق الحكيم، وغيرها من الأعمال الأدبية الخالدة..

كلمـات متقـاطعـة

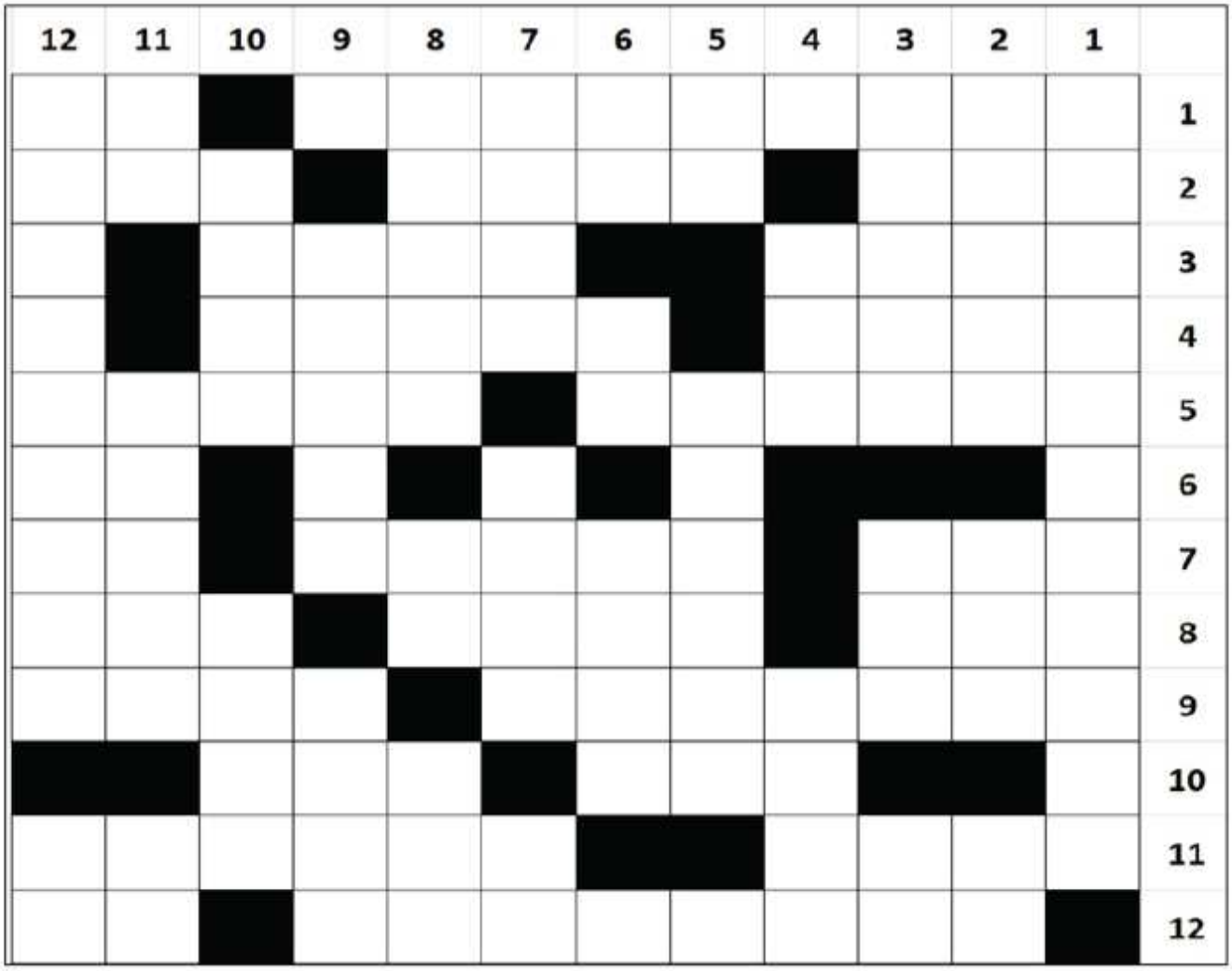

أفقيا:

1- زعيم ألماني نازي _ هد
2- عكس نهار_ يمتطي_ شغل
3- مادة توضع في الأطعمة لتغيير لونها _ مرادف للعبودية (معكوسة)
4- مكنه من فعل عمل ما _ نوايا
5- مدينة صهيونية _ دليل قاطع
6- طريق واسع
7- مستودع الجنين في بطن المرأة_ توضيح _ نصف راحل
8- ارتفاع درجة الحرارة في الجسم_ كون _ نور غير منتظم
9- أضل قوم موسى _ ماركة سيارة
10- حكى _ توضع فيه النقود
11- طريقي _ دنانير متفرقة
12- سد موريتاني _ نظير

عموديا:

1- شاعر موريتاني راحل
2- حكيم الصحراء_ صغير الخروف_ خشب توضع عليه الأشياء
3- قالا يا ويلنا_ اسم مؤنث _ نصف مبيد (معكوسة)
4- سلب و سرقة _ اسم علم مؤنث
5- حرف جر _ يحتل البلد
6- قط_ شتم _ غير ساخن
7- تعيد كلامها_ محبوبة قيس _ أول دين
8- أوراق نباتية_ والدة _ فقدت عقلها
9- دولة آسيوية _ جعة
10- ذبحه _ أحد الأنبياء (مبعثرة)
11- سائل حيوي_ أوروبيون _ عملة اليابان
12- أعلى جبل في إفريقيا _ نصف نديم

إعداد: صفية بنت فتى

كاريكاتير

إعداد بونه ولد الدف

ISO 9001

مـطـبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد
والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحـب اللافتـات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com